بين التعمية والعنصريّة

الحدود السورية التركية حرب أخرى ... وضحايا بالعشرات

الحوار لأجل بناء السلام

نبذ خطاب الكراهية واجب إعلامي ومدني

في وقت يقتصر فيه عمل دعاة السلم وترسيخ القيم الديمقراطية على ورشات تدريبية وحلقات للحوار، وربما بعض الحملات والمقالات في الصحف المحلية، بهدف «نشر الوعي وثقافة التعايش والسلم الأهلي بين المكونات وشرائح المجتمع المتعددة»، باتت وسائل الإعلام التي تبث خطاب الكراهية تستمد القوة والمال من رعاة الحرب و أمرائها، وتكتسب القوة والمتابعة والتأثير أكثر من الإعلام المجتمعي الداعي للسلام وإشاعة الحريات.

وسائل التواصل الاجتماعي بدورها تعج بالسجالات والسباب ولغة الكراهية والتباغض والتحريض الغريزي، في مؤشر خطير على ضآلة الجهد المقدم في خدمة نزع عوامل التوتر واقتصاره على مظاهر بروتوكولية في العموم، لا تخدم تأصيل العمل المدني وقيمه على الوجه الصحيح. وتنحو باتجاه الاستعراض والتنافس اللامجدي وحرق المراحل وخوض مجالات واختيار وسائل محدودة التأثير، دونما اكتراث بما يعمل عليه رعاة الحرب والحقد والكراهية، وما يحصّلونه من عوامل قوة وتأثير ! !

الحرب الكلامية وطغيان خطاب الكراهية والتخندق ظاهر للعيان، مقرونة بتوصيفات الإخفاق والخيبات الصادرة عن (المتنورين) و (المثقفين) و (أصحاب الدراية)، ضمن منظومة الإعلام القائمة، وحتى ضمن ما سمي بالإعلام البديل. وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي، فالفيسبوك والتويتر أصبحا في بيئتنا واجهة حرب ظاهرة ضحلة، إذ تتخطى هذه الوسائل حدود التواصل الاجتماعي لتصبح ميادين لعرض الطروحات السياسية المستفزة والمشاحنات، ونادراً ما ترى فيه صوتاً معتدلاً داعياً للتحاور. فضمن جوِ الاضطراب والحرب القائمة يغدو خفوت الصوت المدني دليلاً على هشاشة الطرح، وعدم القدرة على تشكيل فرق في ميزان المعادلات القائمة.

بينما يلجأ الظلاميون والتكفيريون إلى الزج بكل ما هو بشع ووحشي ومدان، على الشاشات والفضائيات والجرائد، محدثين زوابع من الكراهية والحقد، يقع على عاتق الصحفيين الملتزمين بالحرية والعدالة، تأصيل القيم الإنسانية ودعمها والدفاع عنها، ونبذ كل ما هو محرض ومستفز دون التخلي عن جوهر العملية الصحفية القائمة على نشر الحقائق، وإحاطة الجمهور بمجريات الحدث، وهنا تكمن براعة الصحفي ورسالته الحقيقية والمؤثرة.

داعش وكل القائمين على بث الحقد وثقافة القتل والدم يطورون من أساليبهم في التأثير، ويعتمدون على الإعلام والصورة والفضاء الافتراضي في كسب الداعمين، وتشكيل الحواضن وتفريخ الإرهابيين. بينما لا يستغل دعاة السلم وناشطو المجتمع المدني والصحفيون هذه الفضاءات على الشكل الأمثل، وهذا ما يتطلب العمل الجدي والحثيث على اختيار تقنيات حديثة في الكتابة وعرض المحتوى والصورة، تجذب اهتمام المتلقي وتحول نظره عن مشاهد الرؤوس المقطوعة والأعلام السوداء.

على هذا الأساس ينبغي رفد السلم وثقافته القائمة أصلاً بين المكونات والشرائح والتيارات الفكرية والسياسية بخطابات إعلامية منزوعة من التحريض، وبنتاج صحفي داعم لديمومة السلام المجتمعي والتعايش، من خلال كسر الصور النمطية عن الآخر المتمايز. وهنا يكمن دور الالتزام بقيم الصحافة الحقيقية ووقوف الصحفي في موقف متوازن على الأقل. ففي وقت تعلو فيه قرقعة السلاح، ربما يستحيل الحياد إلى خرافة، إلا أن التوازن والوقوف على حيثيات الحدث وعرض تفاصيله كلها، لا يزال ممكناً، وضمن حدود إمكانيات القائمين في الحقل الإعلامي، إذ أن نبذ خطاب الكراهية والتحريض ضمن هذه الظروف، هو جهد ينبغي أن تشترك فيه كل الجهود المجتمعية، وعلى رأسها جهود الصحفيين والكتاب والوسائل الإعلامية القائمة.

هيئة التحرير

الفهرس

نبذ خطاب الكراهية واجب إعلامي ومدني 01

بين التعمية والعنصرية 02

الحدود السورية- التركية حرب أخرى ... وضحايا بالعشرات 04

داعش تستهدف التنوع والتعايش في الجزيرة 07

حوار مع توماس ماكي 08

اللاشمانيا ... غياب الخدمات الصحية والوقاية في منطقة الجزيرة 10

المشاريع التنموية في المنطقة الكردية وآفاقها المستقبلية 12

مركز سلاف للأنشطة المدنية ينهي حفر ١٢ بئراً في أحياء الحسكة 14

رحلة العمال السوريين في إقليم كردستان العراق 16

مدارس الجزيرة ... واقع مأساوي 18

وكالة *ARA News* نبض الشمال 20

الحوار لأجل بناء السلام 21

الشفافية... مقاربة بين المفهوم وعلاقته بالفساد 22

الأزمة والحصار على منطقة الجزيرة تُغيّب الأطباء وتفتح الطريق للطب البديل 24

أقنعة الوقت - القط الأصفر 26

صناعة الثورة وكيف تبدأ بواحدة 27

فيسبوك 28

شهرية ثقافية تهتم بقضايا التعايش والسلم الأهلي والشأن المدني المرافق للنزاع

لإرسال المساهمات والاقتراحات والتواصل
info@shar-magazine.com

المقالات تعبر عن آراء أصحابها وتقوم شار بنشرها التزاماً بحرية الرأي دون أن تكون الآراء متوافقة – بالضرورة – مع سياسة التحرير أو رأي منظمة شار للتنمية

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلة شار

shar-magazine.com

info@shar-magazine.com

SharMagazine

SharMagazine

تصدر عن منظمة شار للتنمية

تصميم و إخراج: زمرد ستوديو
www.zmrdstudio.com

بين التعمية والعنصريّة

داريوس الدرويش

لدى دراسة الحدث السوري (الثورة السوريّة والحرب الأهليّة الموازية لها)، ومهما اختلفت الجوانب التي تتناولها هذه الدراسات، فإنّها تُجابه بمعضلتين أساسيّتين أثناء محاولة الفصل بين أدوار الفرديّ والجماعيّ في هذا الحدث. فمن جهة هناك من يعطي الدور الأكبر فيها لخيار الفرد المبنيّ على ثقافته ومعرفته ومصالحه، ومن جهة أخرى هناك من يعطي القسم الأكبر من هذا الدور لخيار المجتمع المحلّي المهيمن والمصادر على خيار الفرد، والمبنيّ بدوره على ثقافة المجتمع وقيمه والمصالح العامّة لهذا المجتمع.

بتحديد أكبر، المعضلة الأولى هي حول: هل يكفي استخدام دور الفرد في دراسة الحدث السوري (بشقّيه الثورة والحرب الأهليّة)؟ والثانية حول: على أيّ من العوامل نبني رؤيتنا عن دور المجتمع المحلّي في هذا الحدث؟.

فالاكتفاء بالأولى قد يوقعنا في التعمية، فإن كانت خيارات الفرد (التي تميل دوماً نحو الحريّة)، تفسّر أسباب اندلاع الثورة، فإنّها لا تفسّر أسباب اندلاع الحرب الأهليّة بين المجتمعات المحليّة في سوريا.

التعمية تكمن في أنّ أصحاب هذا الخيار لا يعترفون بوجود حرب أهليّة أساساً، ولا حتّى بوجود نزاعات ما بين المجتمعات المحليّة، وذلك إمّا عبر إنكارها واعتبار كلّ الحرب الحاصلة في الثورة السوريّة هي مجرّد صراع ضدّ النظام ولأهداف الثورة، أو عبر نزع صفة المواطنة السوريّة عن الأطراف المتحاربة، فكلّ من يتحاربون في سوريا هم ليسوا سوريّين، وبالتالي فهي ليست حرباً أهليّة لأنّها ليست بين «أهالي» سوريا، بل هي حرب عالميّة على الأرض السوريّة.

المشكلة تكمن في أنّ أصحاب هذا الخيار ينظرون إلى سوريا على أنّها وطن مُنجز، وعلى أنّ الشعب السوري قد توصّل مسبقاً لعقده الاجتماعي الذي تمّ بموجبه تنظيم العلاقة فيما بين المكوّنات السوريّة من جهة، وبين الأفراد والسلطة من جهة أخرى. وأنّ المشكلة هي فقط في تجاوز السلطة لحدود صلاحياتها تجاه الأفراد.

ولكن المهمّ هو أنّ «فسيفسائنا الوطنيّة» بخير. إلا أنّ الواقع مختلف، فاللكرد في سوريا مطالب تعود إلى فترة تأسيس الجمهوريّة، وللعلويّين مخاوف قديمة تمتدّ من العهد العثماني وحتّى السبعينيات من القرن الماضي، ويمتدّ هذا الأمر ليشمل الدروز والإسماعيليّين والمسيحيّين ولا يُستثنى من هذا حتّى العرب السنّة.

أمّا الاكتفاء بالثانية فقد يوقعنا في العنصريّة؛ من الصحيح أنّ دراسة الحرب الأهليّة أيضاً لا يمكن أن تكون بمنأى عن الثورة، فقد ولدت هذه الحرب مع انطلاق الثورة وبسببها، كما أنّها تبدو مبنيّة على خيارات المجتمعات المحليّة بشكل كبير. ولكن أيّ جزء من الثورة هو ذاك الذي لا يمكن فصله عن الحرب الأهليّة؟ هل لا يمكن الفصل بين خيارات المجتمعات المحليّة وبين «قيم» الثورة، أم بينها وبين «المصالح» التي تحقّقها الثورة؟ ففي حين أنّ ربط خيارات المجتمعات بالـ «قيم» يوقعنا بالعنصريّة، فإنّ ربطها بالمصالح (والمخاوف) يحمل نوعاً من الخلاص من هاتين المعضلتين.

فالقيم بطبيعتها هي صفات إنسانيّة لا ترتبط بمجتمع معيّن، فلا مجتمعاً أو شعباً يحتكرها ولا آخر مجرّد منها، بل تتماثل في جوهرها ضمن كلّ المجتمعات دون استثناء (وإن اختلفت أشكال التعبير عنها). هذا التماثل يُستدلّ عليه من جانب المدافعين عن هذه القيم والذين يعتبرونها صفات

طبيعيّة للإنسان (وليست مكتسبة)، يتمتّع بها بمجرّد ولادته لذا فهي سابقة على أيّ شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، مثلما ورد في مقدّمة حقوق الإنسان الفرنسيّة والميثاق العالمي لحقوق الإنسان. ويُستدلّ على هذا التماثل أيضاً من جانب قراءة مواقف الديكتاتوريّات المناهضة لهذه القيم، فلم يحصل أن هاجمت علناً إحدى الديكتاتوريّات قيمة الحريّة مثلاً بحدّ ذاتها، بل عادةً ما تدّعي أنّها تهاجم «التفسير الغربي» لهذه القيمة (كما سوّقت له الأنظمة الشيوعيّة الشموليّة)، أو تدّعي أنّها تحافظ على «خصوصيّة المجتمع» بحجّة أنّ مجتمعاتنا لها نوع خاص من الحريّة يناسبها فقط، حتّى تنظيم «داعش» نفسه لا يقوم بهذا، فهو يفسّر الحريّة على أنّها التزام بالإسلام «فمهما نطلب العزّة بغيره أذلّنا الله».

من جهة أخرى، فمن المؤكّد أنّ المصالح التي تحقّقها الثورة عبر انتصار قيمها، لازمة (من حيث المبدأ) لكلّ المجتمعات ولكنها ليست بالضرورة شاملة لها. بل قد تسبّب أحياناً أضراراً فادحة عليها؛ فانتصار الديمقراطيّة على الديكتاتوريّة الفرديّة قد يولّد ديكتاتوريّة الأغلبيّة، وانتصار الثورة الأمريكيّة حقّق الحريّة للبيض دون السود، بل كرّست العبوديّة والتمييز العنصري ضدّ السود لأكثر من قرن آخر. كذلك من الممكن أن تؤدّي حريّة الاختيار المطلقة (من دون ضوابط يحدّدها مسبقاً العقد الاجتماعي) إلى قوانين شرعيّة تفرض الجزية مثلاً على المسيحيّين أو تُشرّع لعمليّات إبادة جماعيّة تجاه الأقليّات القوميّة من أجل «صهرها في بوتقة الأمّة العربيّة». هذه الاحتمالات قائمة ولطالما كانت كذلك منذ تأسيس الدولة السوريّة وحتّى الآن، وإن كانت قد طبّقت بشكل أقلّ دمويّة في السابق، إلا أنّها تحمل نفس المعنى، فدستورٌ يُحدَّد فيه مثلاً دين رئيس الدولة وقوميّته ليس أقلّ استعباداً للأديان والقوميّات الأخرى من فرض الجزية أو الصهر القومي عليها. ولا يمكن في أيّ حال من الأحوال تجاوز هذه الاحتمالات وتحويلها إلى دروسٍ من الماضي ما لم يتمّ مسبقاً تحديد المستفيد من هذه المصالح والقيم. فمن الصعوبة بمكان إقناع أحدهم بخوض حربٍ لا تحقّق له الحريّة بل ربّما تنتهي باستعباده على يد الجهة التي حارب لأجلها، عداك عن إقناعه بعدم خوض الحرب المعاكسة بالدرجة الأولى.

لذا، فالقول أنّ مكوّناً سوريّاً (علويين، كرد، دروز، شركس... إلخ) وقفوا ضدّ الثورة (أو على الأقل بالحياد منها) لأنّها ثورة «الحريّة والكرامة» (وبالتالي لأنّ هذه المكوّنات لا تريد هذه «الحريّة والكرامة»)، هو قول يحتوي مغالطات كبيرة. فمن جهة يبدو قولاً عنصريّاً من حيث تجريد مجتمعات كاملة من صفات إنسانيّة أساسيّة والتلميح بتقبّلهم للعبوديّة ورغبتهم بها، ومن جهة أخرى يبدو الأمر التفافاً على تحمّل المسؤوليّة تجاه مخاطبة مخاوف ومصالح المكوّنات المعنيّة، بل من الممكن جدّاً الشكّ في أنّ هذه المقولات هي تمهيد لتجيير هذه القيم لصالح ديكتاتوريّة جديدة، ولكن هذه المرّة باسم الأغلبيّة.

والواقع أيضاً أنّ هذا بالضبط ما لم تحاول المعارضة السوريّة معالجته، بل على العكس تماماً، استمرّت رسميّاً في تجاهل الطلبات المتكرّرة بخصوص تقديم تطمينات ملائمة للأقليّات تحيّد مخاوفهم. واستمرّت عمليّاً العديد من القوى المعارضة على الأرض بارتكاب انتهاكات ضدّ الأقليّات بناءً على انتماءاتهم. وفي الوقت نفسه بات العديد من المثقّفين السوريّين يوجّهون التهديدات للأقليّات بسبب «عدم وقوفهم مع الثورة» أو مشاركة أفراد منهم في عمليّات القمع التي يمارسها النظام، ليبرّر لهم مثل هذا القول مثقّفون آخرون بحجّة «عدم الوقوع في التعمية».

الحدود السورية التركية حرب أخرى ... وضحايا بالعشرات

كمال أوسكان

«لا يكاد يمر يوم إلا ويسقط ضحايا على هذه الحدود». يشير بيده نحو الشريط الحدودي الفاصل بين مدينتي الدرباسية السورية والتركية، هكذا يصف جمال (اسم المستعار) وضع الحدود السورية التركية، التي تحولت إلى ساحة حرب من نوع آخر، يسقط عليها ضحايا من المتسللين يومياً على يد الجندرمة (حرس الحدود) التركية.

منذ اندلاع الأحداث في سوريا وقطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين (سوريا وتركيا)، على خلفية دعم تركيا للمعارضة السورية بحسب الحكومة السورية، أغلقت المعابر الحدودية بين الدولتين في منطقة الجزيرة. ومع انسحاب النظام السوري من بعض مدن المنطقة وسيطرة القوات الكردية عليها، لم يتغير الوضع وبقيت المعابر مغلقة، وتحولت الحدود إلى معابر غير نظامية يتسلل عبرها الناس إلى تركيا بطرق غير شرعية.

يبلغ طول الحدود السورية التركية حوالي 822 كم، وتوجد ثمانية معابر على طول الحدود ابتداءً من معبر كسب في اللاذقية (تحت سيطرة فصائل المعارضة)، ومعبر باب الهوى في محافظة إدلب الذي تسيطر عليه كتائب منضوية في «الجبهة الإسلامية»، ومعبر باب السلامة في منطقة إعزاز في محافظة حلب (شمال)، والذي تسيطر عليه «الجبهة الشامية»، ومعبر جرابلس في محافظة حلب أيضاً، وتسيطر عليه جماعة «تنظيم الدولة الإسلامية»، إلى جانب معبر كوباني (عين العرب) في حلب، ويسيطر عليه الكرد، ثم معبر مدينة تل أبيض بمحافظة الرقة والخاضع لسيطرة «تنظيم الدولة الإسلامية»، ومعبر سري كانيه (رأس العين) في محافظة الحسكة الذي تسيطر عليه القوات الكردية، ومعبر قامشلو، وهو المعبر الوحيد في محافظة الحسكة الذي لا يزال تحت سيطرة القوات النظامية. وتكاد تكون أغلب تلك المعابر مفتوحة أمام حركة المواطنين السوريين باتجاه تركيا، باستثناء المعابر التي تقع في المناطق الكردية، سواء التي تخضع لسيطرة الحكومة النظامية أو التي يسيطر عليها الكرد وهي ثلاثة معابر (كوباني– سري كانية – قامشلو).

يرى البعض أن إغلاق المعابر الثلاثة المتاخمة للمناطق الكردية من قبل السلطات التركية جاء على خلفية السياسات التركية الرافضة للتعامل مع أي طرف كردي في سوريا، وتفضيل التعامل مع المعارضة السورية الموجودة في تركيا ضمن إطار الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية والحكومة السورية المؤقتة التابعة للأخير.

وبغض النظر عن أسباب إغلاق المعابر من قبل السلطات التركية، فقد ترك ذلك الإجراء نتائج مدمرة على المجتمع والاقتصاد في تلك المنطقة المحاصرة من كافة الجهات، على إثر الحرب الدائرة بين القوات الكردية و «تنظيم الدولة الإسلامية»، والتي دفعت بأهالي منطقة الجزيرة إلى اجتياز الحدود بطرق غير شرعية في ظل إغلاق المعابر النظامية، بحثاً عن العمل أو السفر وما قد يواجهونه من أهوال ومخاطر تصل في بعض الأحيان إلى الموت أو الإعاقات الدائمة.

تعددت أساليب الموت والحدود واحدة

الهاربون عبر الحدود نادراً ما يصلون إلى الطرف الآخر بسلام، بسبب الاجراءات الأمنية المشددة التي تشهدها الحدود في تلك المنطقة في هذه الآونة. فمن لم تصطده قناصات حرس الحدود المنتشرين بكثافة أو استطاع عبور حقل الألغام على طول الشريط الحدودي، سوف تطاله دوريات متحركة بسيارات الجندرمة (بانزيرت) المجهزة بالكواشف والكاميرات الحرارية، وينال نصيبه من الضرب المبرح الذي يصل حد تكسير الأطراف ومن ثم رميهم على الجانب الآخر (السوري) من الشريط.

تمكنا من خلال بحثنا عن المعلومات المتعلقة بهذا التحقيق من توثيق أسماء

أحد عشر شخصاً سقطوا برصاص الجندرمة أو تعرضوا للتعذيب، ممن حاولوا التسلل عبر الحدود التركية المتاخمة للمناطق الكردية في سوريا خلال عام 2014 في ظل غياب الأرقام الحقيقية لعدد الضحايا، وذلك لعدم وجود منظمات حقوقية توثق هذا النوع من الجرائم. غير أن النشطاء يقدرون أعداد الضحايا بحدود 50 شخصاً منذ اندلاع الأزمة السورية.

مجلة شار فتحت هذا الملف مع المسؤولين والمعنيين والمتضررين فكانت أولى وجهاتها هي «الإدارة الذاتية»، التي تدير المنطقة بشكل فعلي، وهي الجهة المسؤولة عن توفير معابر وممرات آمنة للمواطنين في سفرهم، وإن كانت هذه «الإدارة» لا تتحمل مسؤولية إغلاق المعابر.

التقت «شار» مع رئيس «الإدارة الذاتية»، أكرم حسو في مدينة عامودا للحديث عن موضوع المعابر المغلقة. فألقى حسو بمسؤولية إغلاق الحدود على الجانب التركي. معتبراً أن إغلاق المعابر جزء من الحصار المفروض على روج آفا (المناطق الكردية في سوريا)، موضحاً «**إنها تأتي دعماً ومساندة للمجموعات التكفيرية، لكسر إرادة الشعب من خلال إغلاق جميع المنافذ الحدودية**». وعن إمكانية التفاهم مع الأتراك لفتح معبر نظامي، يقول حسو: « **نتواصل مع الأتراك من خلال إخوتنا الكرد في تركيا من الأحزاب والتنظيمات، لمساعدتنا في المطالبة بفتح المعابر. كما إننا تواصلنا مع الائتلاف السوري والمنظمات الدولية، غير أن هذه الاتصالات لم تجدي نفعاً حتى الآن، لأن هناك مصالح لدول بعدم فتح المعابر**».

الحكومة السورية المؤقته المقربة من تركيا والتي تتمنى السلطات التركية سيطرتها على كافة المعابر، لا علم لديها عن وجود مشكلة عن إغلاق المعابر في المناطق الكردية، يذهب ضحيتها العشرات من السوريين الكرد، هذا ما أفصح عنه وزير في هذه الحكومة.

«شار»، توجهت إلى الحكومة السورية المؤقتة وفي جعبتها جملة من التساؤلات حول المعابر، والتقت مع مستشار وزير العدل محمد أنور المجني الذي قال: «**الحكومة السورية المؤقتة لم تتبلغ رسمياً عن حالات اعتداء أو قتل لمواطنين سوريين على الحدود، برصاص الجندرمة التركية**».

وعن إغلاق المعابر يقول المجني: «**نحن نحترم السيادة التركية ومن حقها أن تتحقق من هوية أي شخص يدخل أراضيها، وهي تتمنى من الحكومة السورية المؤقتة السيطرة على المعابر، لكن المشكلة تكمن في أن الحكومة المؤقتة تجد صعوبة في وضع يدها على المعابر**».

المهربون ملوك الحدود وأصحاب القول الفصل في عبورها

بعد ما آلت إليه الأوضاع على المعابر الحدودية النظامية، تقطعت كل السبل أمام المواطنين، ولم يبق أمامهم سوى المجازفة واجتياز الأسلاك الشائكة وحقول الألغام للوصول إلى الفردوس التركي! ، على الرغم من امتلاك أغلب هؤلاء جوازات سفر نظامية، غير أنهم لا يستطعون الوصول إلى المعابر المفتوحة أمام حركة المدنيين السوريين، كمعبر تل أبيض أو باب السلامة، بسبب سيطرة «تنظيم الدولة الإسلامية» على المناطق المحيطة بالمدن الكردية. ما دفع الناس للبحث عن المهربين من أجل الدخول إلى تركيا بطرق غير شرعية، وقد ترتب على ذلك سقوط العديد منهم برصاص الجندرمة التركية.

المهربون الذين يتقاسمون القطاعات على الحدود، ولكلٍ منهم معبره – لا يسمح لغيره بالمرور منه – وتسعيرته الخاصة لنقل المواطنين (الركاب) كما يطلق عليهم في عرف التهريب. تتراوح تسعيرة الدخول إلى تركيا بين 20 ألف ليرة سوريّة، أي ما يعادل مئة دولار أمريكي لكل راكب في حالة الطرق غير المؤمنة التي لا يتحمل فيها المهرب مسؤولية الراكب، إذ يقتصر دوره على إرشاده على الطريق التي يجب أن يسلكها بين الألغام ومن ثم يتركه لمصيره، كما حدث مع كيم سيف الدين إبراهيم من أهالي قرية كربيجنك الواقعة على طريق الحسكة – قامشلو. حين انفجر فيه لغم أرضي أثناء محاولته عبور الحدود، ما أدى لإصابته بجروح بلغية في مشط القدم وساقه اليسرى، أسعف على إثرها إلى أحد المشافي لإجراء عمل جراحي عاجل (بتر ساق)، وفق ما أفاد أحد الركاب المرافقين لكيم.

بينما تصل تكلفة الطرق المؤمنة التي يتم شرائها من الجندرمة بحسب وصف المهربين إلى 70 ألف ليرة سوريّة، أي ما يعادل ثلاثمائة دولار أمريكي، وفي هذه الحالة يرافق المهرب الركاب حتى اجتيازهم الأسلاك الشائكة وحقل الألغام، أي يمضي معهم لحين تجاوز منطقة الخطر.

يتهم الركاب المهربين باستغلال الظروف، نظراً لغلاء تسعيرة عبور الحدود، إلا أن

المهربين يبررون ذلك بأنهم لا يأخذون كل هذه الأموال لأنفسهم، بل يتم توزيعها؛ إذ تذهب نسبة من المبلغ الذي يدفعه الراكب إلى مديرية الجمارك التابعة لـ «الإدارة الذاتية»، وقسم آخر يذهب إلى الجندرمة التركية بحسب اتفاق شراء المعبر أو الطريق.

بشار أحد المهربين من مدينة عامودا ممن اتفق مع الجندرمة التركية، ولديه معبر قرب مدينة الدرباسية يقول: «**كيف لنا أن ناخذ الناس إلى موتهم، ونحن نعلم ماذا يحدث لمن يقع بين أيدي الجندرمة، لا يمكننا أن نغامر بحياة الذين يذهبون معنا من دون أن نكون واثقين من أن الطريق مؤمن بشكل كامل**».

أن تجد مهرباً وطريقاً آمناً، وأن تدفع المبلغ المطلوب، لا يعني أنك ستصل بسلام، إذ يقع الكثير من الركاب في قبضة الجندرمة، لتتم إعادتهم من حيث جاؤوا بعد التعرض للضرب والإهانة. عن ذلك يقول (جمال . ح) أحد المهربين على الحدود السورية التركية من منطقة الجزيرة، «**يحدث أن تعتقل دورية الجندرمة الركاب، لأن الضابط المسؤول لم يعطي المال الذي قبضه منا لبقية عناصر الدورية، وهذا ما يجعل الناس يظنون أننا نخدعهم من أجل الحصول على المزيد من المال**».

هناك من يرى أن «الإدارة الذاتية» تتحمل جزءً من المسؤولية لما يتعرض له المواطنون بسبب خداع المهربين، لأنها فتحت المجال أمامهم من أجل التلاعب بمصير هؤلاء الضحايا وقيادتهم إلى حتفهم، مكتفية بالحصول على نسبة جمركية، من المهربين دون التدخل في عملهم أو محاسبتهم.

معبر الدرباسية باتجاه واحد

بعد إغلاق معبري قامشلو الذي تسيطر عليه السلطات السورية وسري كانيه الخاضع لسيطرة «الإدارة الذاتية» بعد طرد الكتائب الإسلامية من المدينة، فتح معبر الدرباسية بشكل غير نظامي من قبل السلطات التركية، للسماح للمواطنين الأتراك والسوريين المتواجدين في تركيا بالعودة من خلاله إلى سوريا فقط، دون أن تسمح للسوريين الدخول إلى تركيا من خلاله. ورغم كل المطالبات بفتح هذا المعبر أمام أبناء المنطقة، إلا أن تلك الدعوات لم تلق آذان صاغية من قبل الحكومة التركية، واقتصر العبور على من يستطيع تأمين كفلاء من المواطنين الأتراك وفي فترات متقطعة، إذ يفتح المعبر لأيام معدودة ومن ثم يغلق وهكذا.

استغل بعض السماسرة الأتراك بالاتفاق مع آخرين من الطرف الكردي، هذه الإجراءات وحولوها إلى تجارة يتقاضون منها خمسين ألف ليرة سورية على كل شخص يؤمن كفيلاً له على الجانب التركي لإدخاله عن طريق المعبر.

ينطبق الأمر ذاته على الجانب الآخر من المعبر والذي تديره «الإدارة الذاتية» من ناحية صعوبة الاجراءات التي يحتاج المسافر إلى القيام بها بعد إيجاد الكفيل التركي، إذ يحتاج إلى وضع اسمه على المعبر ومن ثم مراجعة قوات الآسايش والحصول على موافقة السفر، ثم مراجعة الجمارك ودفع مبلغ ألف ليرة سورية كجمركة سفر ومن ثم الانتظار حتى يسمح له بالعبور.

لم تتوقف مأساة سكان المناطق الكردية الباحثين عن ممرات ومعابر آمنة منذ اندلاع الأزمة السورية، كما لم تتوقف الاجراءات الأمنية التركية على الحدود المتاخمة لتلك المناطق، سواء من حيث تشديد الحراسة والاعتداء على كل من يتجاوز الحدود، بل تعدى ذلك إلى الشروع في بناء أول جدار عازل على الحدود بينها وبين سوريا في منطقة نصيبين التابعة لولاية ماردين والتي تبعد 10 كيلومترات عن قامشلو السورية، لكن الاحتجاجات المناهضة لبناء هذا الجدار على طرفي الحدود من قبل الكرد في تركيا أوقفت المشروع.

داعش تستهدف التنوع والتعايش في الجزيرة

سامي علي

ضمن مسلسل الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على كل قيم الحضارة والتعايش في عموم المنطقة، شنّ هذا التنظيم الإرهابي هجوماً من عدة محاور في شهر شباط الماضي على قرى الآشوريين القريبة من بلدة تل تمر غربي الحسكة (50) كم، ليسيطر على عدّة قرى بعد نحو شهرين من المعارك في محيط تلك القرى، بين عناصر التنظيم من جهة، ومقاتلي القوات المشتركة المدافعة عن البلدة وقراها من جهة أخرى.

بعد مرور يوم على الهجوم الواسع للتنظيم على قرى الآشوريين، تناقل نازحون آشوريون وصلوا إلى مدن محافظة الحسكة، أنباء عن اختطاف أكثر من مئتي آشوري معظمهم نساء وأطفال، على يد عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، الذي أعلن بدوره عن إرسالهم إلى قرى جبل عبدالعزيز ومدينة الشدادي وغيرها من مواقعه في ريف محافظة الحسكة.

تعزو بعض التقارير الإخبارية هذا الهجوم إلى مشاركة القوات الآشورية والسريانية المتحالفة مع وحدات حماية الشعب التي تخوض حرباً ضارية على أكثر من محور مع هذا التنظيم. غير أن أهم الأسباب لهذا الهجوم الوحشي يعود للذهنية التي يتبناها التنظيم، والتي تنطوي أصلاً على معاداة التنوع والاختلاف الذي يسود منطقة الجزيرة وغيرها من المناطق التي يتعايش فيها الكرد والعرب والسريان، ولهذا السبب أيضاً استهدف عناصر التنظيم الآثار والأوابد الحضارية الآشورية في العراق.

شهادات الناجين من النازحين الآشوريين الذين وصلوا إلى مدينتي الحسكة وقامشلو، أكدت هول الممارسات التي تعرضوا لها من قبل عناصر التنظيم. ولكنها أكدت من جهة أخرى على عمق التحالف الموضوعي بين الأقليات والإثنيات المختلفة في البلدة خصوصاً وفي الحسكة عموماً.

هجوم تنظيم الدولة الإسلامية على تجمعات آشوريي الخابور والقرى الكردية والعربية في المنطقة، دفع بالتحالف الدولي إلى تنفيذ عديد الضربات الجوية على مواقع التنظيم، إسناداً للقوات المدافعة عن المنطقة، بعد استشعار العالم الخطر الذي يحدق بمئات المختطفين الآشوريين والكرد، وذلك لمنع سيناريو شبيه بشنكال الإيزيدية شمالي العراق، وسيناريو آخر قد يشبه كوباني.

لم يكن سكان المنطقة قد استفاقوا بعد من هجمة تنظيم الدولة الإسلامية في استهداف بلدة تل تمر، حتى هوجمت تجمعات المحتفلين بعشية عيد نوروز في حي المفتي بمدينة الحسكة، عبر تفجيرين انتحاريين، أوديا بحياة أكثر من سبعين مدنياً معظمهم أطفال ونساء، وأكثر من 150 جريحاً. ليسجل سكان الجزيرة موقفاً آخر في التعايش بين المكونات، حين استقبل الأطباء المسيحيون والعرب جرحى الكرد في مشافيهم وعياداتهم، وسط نقص الإمكانات والموارد الطبية، أمام حجم الضحايا الكبير والمفاجئ.

لم ينته مسلسل هجمات التنظيم على سكان المنطقة من قتل وتشريد، حتى أعلن المرصد الآشوري لحقوق الإنسان، عن تفجير التنظيم لكنيسة السيدة مريم العذراء في قرية تل نصري قرب بلدة تل تمر، ليستهدف التنظيم تراث المنطقة الإنساني. إلى جانب تهديد عناصره بتصفية المختطفين الآشوريين لديه.

سكان تل تمر وباقي قرى الخابور ممن هُجروا من منازلهم ينتظرون انتهاء المعارك وهزيمة تنظيم (داعش) بطريقة مماثلة لتلك التي حدثت في كوباني وتل براك وتل حميس، ليعودوا إلى قراهم وبلداتهم، ويمارسوا حياتهم مجدداً.

شار تحاور الباحث البريطاني في الشؤون السورية والكردية توماس ماكي

توماس ماكي، باحث بريطاني في الشؤون الإنسانية، يركز في عمله على الوضع السوري عامة والوضع في المناطق الكردية خاصة. أقام ماكي في مدينة حلب مدة عامين قبل الحرب التي اجتاحت البلاد، وهناك تعلم اللغتين الكردية والعربية.

–تدخل الأزمة السورية سنتها الخامسة ولا يزال الحل السياسي بعيد المنال، وليس هناك أفق واضح للحسم العسكري بين المتصارعين في البلاد، وفي إطار متواز تعثرت مؤسسات المجتمع المدني في التأسيس طوال سنين الأزمة لرؤى واضحة تمهّد لبناء قاعدة مدنية صلبة، ما هو تقييمك للأداء المدني في سوريا عموماً ومنطقة الجزيرة خصوصاً؟

أولا،المجتمع المدني له دور أساسي وحاسم في كل مكان، وهو من مكملات الدولة في المجتمعات الديمقراطية. بينما يتمثل دوره بوضع حدود للتصرفات الديكتاتورية في أماكن أخرى. عندما تنهار السلطة التقليدية في سوريا سيكون المجتمع المدني موجوداً لسد الفراغات الناتجة عن الانهيار. بشكل عام تعريفي للمجتمع المدني هو تعريف عام جداً وغير محدد بفكرة المؤسسات الرسمية وشعاراتها وأنظمتها الداخلية. فبينما تم تأسيس العديد من المنظمات الناجحة في سوريا، إلا أنها ازدهرت بشكل خاص في منطقة الجزيرة. وإن ما يترك انطباعاً جيداً لدي حول هذه المنطقة هي ثقافة المجتمع المدني والخبرات المكتسبة التي توافرت على مستوى المواطن، وهذا الأمر عائد نسبياً للفصل بين الأجسام العسكرية والمدنية داخل المجتمع الكردي المحلي.

–كمراقب خارج الحالة السورية، كيف ترى مساهمة المنظمات الدولية المانحة في توفير بيئة مدنية تمهد لمفاوضات ذات جدوى، بعيداً عن الصراعات العسكرية، وخلق مناخات مناسبة لذلك، وتبني تجارب مدنية طبقت في بيئات أخرى شهدت نزاعات مماثلة، وهل هناك إمكانية للتعويل على المنجز المدني خلال السنوات الأربع الماضية؟

تستطيع المنظمات الدولية أن تؤمن الأماكن والأدوات إضافة إلى موارد أخرى تساهم في بناء السلام، وتستطيع أن تقوم بحملات مناصرة فعالة وتأثر على الرأي العام. ولكن الجهود الأكثر جدية المتعلقة بالسلام المستقر يجب أن تباشر من الجهات المحلية، فهي المعنية بهذا الوضع. فليس من المعقول أن تقوم المنظمات الدولية بحل الأزمة لوحدها، إلى جانب ضرورة وجود صيغة تعاون بين المنظمات الدولية والجهات المحلية. أيضاً يجب أن نكون حذرين من الآثار السلبية المُحتملة التي تسببها المنظمات الدولية: كتقوية الاقتصاد

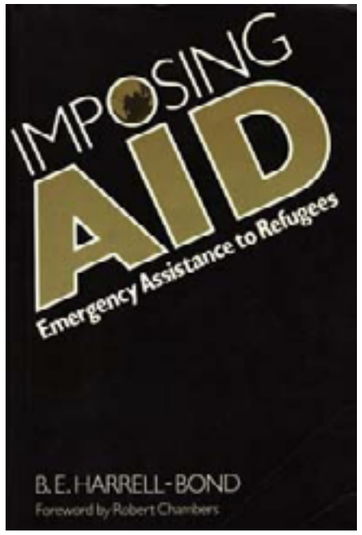

الحربي وإضعاف المبادرات المحلية من خلال تعيين الأفراد الأكثر فعالية عند الحاجة إلى إرضاء المولين وتنفيذ المشروع المخطط في وقت ضيق. كما أن المنظمات الدولية لا تولي دائماً الأولوية للمبادرات التي تدعم الإمكانيات المحلية الرامية إلى السلام. هذه الفكرة تم شرحها في كتاب «لا للضرر: كيف تستطيع المساعدة أن تدعم السلام .. أو الحرب»، للكاتبة ماري آندرسون.

– في ذات السياق، أُغرقت الكثير من المناطق السورية بالدعم الإغاثي، وأغفل الملف التنموي، الأمر الذي مهد لتنامي اقتصاد الحرب والابتعاد أكثر فأكثر عن اقتصاد ينحى باتجاه السلام، كيف يمكن تحقيق التوازن بين ملفي الإغاثة والتنمية في بيئة الصراع السوري والتخفيف من سيطرة طبقة أمراء الحرب الجديدة؟

هذه النقطة تبرز محنة دائمة، إذ أن الاحتياجات الإغاثية تكون غالباً ذات حجم وأهمية كبرى، ولا يمكن تجاهلها وخصوصاً في هذا الوقت الذي تمر به الأزمة السورية، وما لها من تداعيات على أوضاع النازحين. هذه الحالات تمثل الذين أجبروا على النزوح من منازلهم ولجأوا إلى أماكن مؤقتة للإقامة مثل المخيمات. بالنسبة لي إن تعزيز التنمية على المدى الطويل تتمحور حول النقطة الأكثر أهمية وهي؛ إيجاد سبل لاحتواء الناس المتضررة وتمكينهم من الانخراط في برامج المساعدة التي تهدف إلى توفير الدعم لهم. وطبعاً هذه ليست فكرة جديدة. أنا مندهش كثيراً من ضعف التقدم لجهة الاستجابة للقضايا المتعلقة بـ «Imposing Aid» أي ما يسمى (فرض المساعدات على الناس)، لتسليط الضوء عليهم، وهذا ما شرحته الأكاديمية باربارا هارلبوند في 1986.

– على خلاف باقي المناطق السورية، تشهد منطقة الجزيرة حراكاً مدنياً لافتاً، في ظل الأمان النسبي الذي تتمتع به، والتنوع المقبول كما ونوعاً في مؤسسات المجتمع المدني، هل يمكن الحديث عن بيئة مدنية قادرة على ممارسة الدور المناط بها في الجزيرة، وما هي المعايير التي يمكن اعتمادها في قياس هذا الدور ؟

سؤال جيد: تعتمد كثير من المنظمات الدولية على «Organisational Capacity Assessments» (OCA) أي [تقييم الإمكانات التنظيمية]، ليتمكنوا من دراسة آداء الجمعيات المحلية وهيئات المجتمع المدني. هذا التقييم يركز وبشكل أساسي على الأنظمة الداخلية، سواء إدارياً أو مالياً ... إلخ، والموجودة داخل المنظمة. وباعتبار أن هذه المعايير مهمة، فيجب أيضاً أن نفكر أولاً بأهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات في السياق الذي تنشط فيه، وثانياً إمكانياتهم للاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في بيئتهم. ومن الأمثلة الجيدة عن هذه النقطة، استجابة منظمات المجتمع المدني في منطقة الجزيرة لأزمة النزوح من مدينة الحسكة في شهر كانون الثاني/يناير من العام 2015، حين اشتد النزاع بين النظام وقوات حماية الشعب (YPG)، إذ كان التنسيق بين الجمعيات والمنظمات في العديد من المدن مثيراً للإعجاب.

– كمهتم باللغة والثقافة الكردية ومتقن للغة الكردية، ما الذي جذبك نحو الانخراط ضمن الحالة الكردية والاهتمام بها، وهل يقتصر اهتمامك على الكرد أم على باقي مكونات المنطقة أيضاً؟

أولا من الناحية الإنسانية تهمني المساواة بين جميع مكونات الشعب السوري، كما يهمني مصير جميع المكونات السورية، وعلى نفس المستوى. ولكن على المستوى الأكاديمي هناك العديد من النقاط التي جذبتني نحو القضية الكردية، كالحركات الشبابية النشطة والثقافة الفلكلورية الغنية. وبصراحة قبل ذهابي إلى سوريا للمرة الأولى في العام 2009، لم تكن لدي فكرة جيدة عن الشعب الكردي. ومن خلال إقامتي في مدينة حلب تعرفت على الكثير من مكونات المجتمع وبعض أصدقائي الكرد كانوا من ضمن هذه الشريحة. وعلى اعتبار أني كنت مهتماً بدور الهوية في التطورات السياسية وبقضايا حقوق الإنسان، فكان من الطبيعي أن أكون مهتماً بالحالة الكردية. فأنا كتبت رسالتي في الماجيستير عن المعنى الثنائي لكلمة الـ «هوية» أولاً (nifûs) أي الهوية القانونية، وثانياً (nas name) أي الهوية الفكرية السياسية، المتعلقة بالأجانب ومكتومي القيد في محافظة الحسكة، الذين لايزالون مجردين من الجنسية نتيجة الاحصاء في سنة 1962، وفي أوروبا لم يكن الكثير من الناس على دراية بهذا الموضوع، حتى الكثير من السوريين لم يكونوا على دراية بذلك. وإن صمود هؤلاء الناس في مواجهة المعاناة والصعوبات اليومية أبهرني، رغم تجريدهم من الجنسية وبالتالي حرمانهم من حقوق المواطنة رسمياً، إذ كان الكثير من الأجانب ومكتومي القيد الذين التقيت بهم ملتزمين بفكرة الاحترام لبقية الشرائح السورية، وكان طموحهم أن يكونوا نموذجاً للمواطن المثالي. وكما تعرفت على الشعب الكردي تعرفت أيضاً على باقي مكونات المنطقة.

اللاشمانيا ... غياب الخدمات الصحية والوقاية في منطقة الجزيرة

كاوا ولي

تعرف بـ «حبة حلب»، اكتشفت أول مرة في مدينة حلب قبل نحو مئة عام، وتسمى أيضاً «حبة السنة»، لأنها تستمر نحو عام كامل في الظهور على الشخص المصاب.اللّاشمانيا، مرض جلدي تسببه لدغة ذبابة الرمل، انتشر المرض في بعض مناطق ريف حلب وإدلب اللاذقية على فترات متقطعة خلال العقود الماضية.

ظهور الإصابات خلال الأزمة

سجل المرض ظهوره الأول في منطقة الجزيرة شمال شرقي سوريا خلال فترة الحرب الدائرة في البلاد منذ العام 2011، في عامي (2013 – 2014)، وإن على نطاق ضيق. إلا أن المؤشرات وشهادات الوسط الطبي تنذر باتساع النطاق الجغرافي للمرض في المنطقة، مع تزايد عوامل ظهوره وتراجع مستوى الخدمات في القطاعين الصحي والطبي.

تقف عدّة عوامل وراء ظهور اللاشمانيا، أهمها؛ تراكم القمامة في مساحات واسعة ومكشوفة، وعدم رش المبيدات الحشرية، إلى جانب وجود أبنية وخرائب مهدمة في العديد من المناطق التي شهدت معاركاً وخاصة في ريف سري كانيه (رأس العين) وريفي قامشلو والحسكة، إلى جانب ريفي عامودا وتل حميس، يضاف إلى ذلك، انكشاف شبكات الصرف الصحي في عدد من المناطق. وتشكل هذه العوامل بيئة خصبة لتكاثر وازدياد أعداد ذبابة الرمل، والتي تنتشر بشكل أكثر كثافة في فصل الصيف. ويشخص المرض سريراً، ومن النادر أن يحتاج إلى تشخيص مخبري.

انتشار اللاشمانيا في الجزيرة

حسب الإحصائيات المتاحة على قلتها، يوجد مركز صحي وحيد لتقديم الخدمات العلاجية ضد اللاشمانيا في مدينة قامشلو، وذلك ضمن مبنى المركز الصحي الشرقي. ووفقاً للأرقام التي يذكرها المركز فإن أعداد المصابين الذين يتلقون العلاج في المركز بشكل شهري تتراوح بين (325 إلى 350)، في حين بلغ إجمالي عدد المصابين عام 2014 نحو (4000 – 4300) مصاب.

أما في مدينة سري كانيه، فبلغت أعداد الإصابات نحو (2593) مصاباً. وانتشرت

معظم الإصابات في مناطق العريشة، أم عصام، المناجير، تل حلف، دويرة، العزيزية، تل ذياب، شلاح، تل أرقم، المالحة، مختلة، الصالحية، أم العصافير، خربة البنات، المسحي وسفح. وتوزعت أماكن الإصابة لدى الأشخاص على الوجه ورؤوس الأطراف. وبحسب أخصائيين في المنطقة، فإن انتشار المرض يعود إلى عدم رش المبيدات الحشرية وكثرة المستنقعات والوديان وحقول الزراعة المروية، في ظل ندرة الخدمات العلاجية المقدمة هناك، إذ لا يوجد في المدينة سوى مستوصف واحد متخصص في الوقاية من اللاشمانيا، والذي يعمل ضمن

إمكانيات ضعيفة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الفريق الطبي في المستوصف نفذ عدّة حملات تلقيح في المنطقة حين توافرت اللقاحات الضرورية ضد اللاشمانيا.

في مدينة الحسكة، ينتشر المرض بكثافة في مناطق تل براك وصفيا وتل تمر، إضافة إلى أحياء الصالحية والعزيزية والمفتي وتل حجر والناصرة في المدينة ذاتها، وإن بنسب أقل من الريف. ونتيجة للظروف الأمنية المتردية في المدينة، لا تتوافر إحصائيات دقيقة عن أعداد المصابين أو أنماط الإصابة بالمرض.

وفي مدينة ديريك (المالكية)، بلغ عدد الإصابات باللاشمانيا في العام 2014، نحو 43 إصابة، بينها 11 حالة لأطفال دون سن الحادية عشر، ونحو 32 حالة لمن هم فوق سن الحادية عشر. وكانت الأرقام لنفس الفئة العمرية في العام 2013 على الشكل الآتي: 51 إصابة، بينها 25 حالة لمن هم دون الحادية عشر، و 26 حالة لمن هم فوق الحادية عشر.

تفتقر المنطقة إلى الأدوية الطبية اللازمة لمكافحة اللاشمانيا والوقاية منها، إضافة إلى اللقاحات ورش المبيدات الحشرية، وتصريف النفايات والإشراف على مكباتها بطرق سليمة وبانتظام للحد من انتشار (ذبابة الرمل) ناقلة المرض بشكل أساسي، إذ يرتكز علاج اللاشمانيا بشكل رئيسي على الوقاية منه، وذلك بإزالة سببه المباشر أي (ذبابة الرمل).

مدينة الحسكة واللاشمانيا

الدكتورة شيرين، أخصائية جلدية من مدينة الحسكة، ذكرت أنها وأثناء فترة عملها في مشفى الحسكة الوطني، كان المشفى يستقبل نحو 20 حالة مصابة باللاشمانيا يومياً. وبلغت الإصابات ذروتها عام 2010، لتنخفض قليلاً في العام 2011، بينما تراجعت الإصابات في العام 2012 إلى نحو نصف أعداد المصابين في عام 2010.

وبحسب الدكتورة شيرين فإن «المشفى قدم خدمات علاجية لنحو 140 حالة، عن طريق حقنهم بشكل أسبوعي،

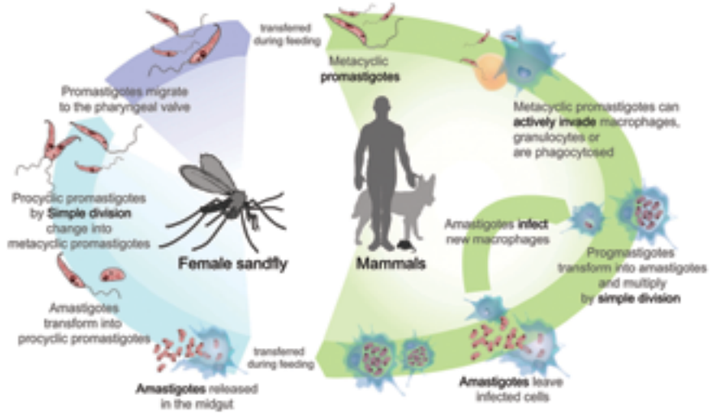

وكانت الإصابات تتزايد في فصل الصيف وخاصة في أشهر (آب وأيلول وتشرين الأول)، بينما تبدأ مرحلة العلاج خلال أشهر (تشرين الثاني وكانون الأول وكانون الثاني)، في حين تخف الإصابات مع بداية الشهرين الثاني والثالث». وبحسب شهادة الدكتورة شيرين ذاتها، فإنها «لم تستقبل في عيادتها الخاصة عام 2014، سوى سبع حالات، بعد تركها العمل في المشفى الوطني عام 2013».

أكثر المناطق الموبوءة (سري كانيه)

من جهته، قال الطبيب عبدالعزيز معو، من مدينة سري كانيه، إن المرض انتشر مؤخراً في المنطقة وريفها بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة. مشيراً إلى أنه مرض جلدي ينشأ نتيجة انتشار المستنقعات الملوثة والراكدة التي تجذب أنواع عديدة من الحشرات منها ذبابة الرمل حاملة وناقلة المرض، وإن تلك الإصابات جاءت إثر غياب عملية رش المبيدات الحشرية والتلوث العام في المنطقة.

كما أشار معو إلى تنظيمهم العديد من الفعاليات والأنشطة التعريفية بالمرض وكيفية وسبل الوقاية منه بين الأهالي، منوهاً، أنه ومع انتشار المرض تبدأ مرحلة العلاج المتمثل بإعطاء إبر خاصة، عن طريق مركزين رئيسيين في المدينة، أحدهما في مبنى المستوصف الطبي، إضافة إلى مركز خاص لمكافحة المرض. مشدداً على أن العلاج يكمن أساساً في الوقاية والتأكيد على النظافة واستخدام المبيدات الحشرية للقضاء على تجمعات الحشرات المسؤولة عن نقل المرض، رغم الصعوبات التي تواجههم في تنفيذ هكذا خطوات بسبب المعارك في مناطق الريف المحيط بالمدينة.

وأردف الطبيب، أن الإصابات تتركز في ريف المدينة وبشكل خاص بين الأطفال والنساء. كما أكد على توافر كميات كافية من الأدوية اللازمة لعلاج المرض، حصلوا عليها عن طريق منظمة الهلال الأحمر الكردي من مدينة الحسكة.

ومع استمرار الحرب والأزمة السورية ودخولها عامها الخامس على التوالي، وفي ظل تعثر القطاع الخدمي والطبي والصعوبات التي تكتنفهما، على الرغم من الجهود المبذولة من قبل بعض المنظمات والأطباء المحليين في مواجهة خطر الأوبئة والأمراض كاللاشمانيا. تستمر معاناة منطقة الجزيرة خدمياً وصحياً، أمام حالة من اللامبالاة والتجاهل من قبل النظام والمعارضة على حد سواء. في حين تسعى منظمات دولية للدخول إلى المنطقة رغم الصعوبات التي تعترضها على الحدود السورية التركية فيما يتعلق بإدخال الأدوات والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة المرض.

المشاريع التنموية في المنطقة الكردية وآفاقها المستقبلية

عامر خ. مراد

هل يحاول أصحاب المشاريع التنموية في المنطقة العمل لغدٍ أفضل؟، وهل المشاريع المؤقتة تمويلاً والمؤقتة على صعيد النشاط الحاصل في المراكز الموجودة مؤثرة سلباً أم إيجاباً على الواقع التنموي للمنطقة الكردية عموماً؟. وكيف يمكن تمديد الأثر الفاعل للمشاريع المؤقتة عبر مدّ جسور الفائدة المستقبلية وبناء الأساس المتين لأفكار بناءة ونشاطات عملية وإيجابية على الصعيد التنموي والتوعوي العام؟.

كل هذه الأسئلة تنتظر من المسؤولين عن كافة المشاريع التنموية التي تم تمويلها في المنطقة بعد «الثورة السورية»، أجوبة ترضي الاحتياجات الحقيقية لمن تؤسس لهم هذه المشاريع وتعتمد لهم هذه الاستثمارات.

فالواقع يبرهن أن معظم إن لم نقل كافة المشاريع الموجودة على أرض الواقع، لا تحمل في مضمونها الحقيقي البذور التي من شأنها أن تثمر وتصبح أشجاراً معرفية أو تنموية قادرة على تغذية الأجيال القادمة بالروح الخلاقة والفكر المتحرر ومبادئ احترام الآخر، أو روح المبادرة للعمل فيما بعد على رفع سوية الوعي العام والعمل على تأسيس واقع ديمقراطي حقيقي، نتيجة لما تم التضحية به من أرواح بشر أبرياء خلال هذه الثورة.

إن الأهداف التي يسطرها مقدّمو المشاريع التنموية ومع الأسف لا تبقى إلا حبراً على ورق في معظم الأحيان. وهذا ما يؤدي بنا إلى الاستفسار عن جدوى أي مشروع غير مراقب بما فيه الكفاية إلا من النواحي المادية (إلى حد ما)، والاستفسار كذلك عن مدى القدرة على التوجيه الصحيح لهذه المشاريع بما يخدم الواقع الحالي والمستقبلي للفئة المستهدفة على حد سواء.

إن المشاريع التنموية في المنطقة لا تأخذ بعين الاعتبار الديمومة في عملية التنمية ورفع سوية الوعي العام، وتتأثر بقصر مدة التمويل، فتصبح مشاريع مؤقتة في التمويل ومؤقتة في الفعالية. وهذا ما يؤثر على قيمتها ومدى قدرتها على الوصول إلى الهدف المنشود.

المنظمات الداعمة عادة ما تمول لأجل وضع الأساس لعملية تنموية مستدامة، ولكي يكون المشروع المؤسس النواة الأولى لمراحل وبنى لاحقة تؤسس عليها مجمل الأهداف المدرجة في المشروع المقدم إليها ومجرد العمل من قبلنا على إفراغ هذا الهدف من مضامينه الحقيقية، سيكون له أثر سلبي مستقبلي على العملية التشجيعية لهذه المنظمات، لأنها لن تجد أيّ نتيجة لما تقوم به ولن يؤدي هذا إلا إلى خسارة الوقت والمجهود في هذه الفترة الحرجة التي تمر بها مناطقنا، التي تحتاج إلى الكثير من العمل والمثابرة للوصول بها إلى حالة مقبولة معيشياً وفكرياً بالتالي مقبولة إنسانياً.

والسؤال المطروح بعد طرح هذه المشكلة، هو الاستفسار حول ماهية المعايير التي

يجب اتباعها من قبل المانحين للوصول إلى الهدف الحقيقي من إنجاز أي مشروع؟.

إن أهم المعايير التي من المفترض الوقوف عندها قبل أي اختبار لجدوى المشروع هو المعرفة التامة بطبيعة الشخص الذي تم اختياره لإنجاز هذا المشروع والوقوف عليه وطبيعة نواياه من وراء هذا المشروع ومدى قدرته على الوصول بالمشروع إلى المبتغى. فالاختيار شبه العشوائي لهذه الشخصية أو انتظار الشخص حتى يقدم مشروعاً ربما يؤدي إلى الكثير من الأخطاء والجهل بالكثير من الأساسيات التي لابد من معرفتها في هذا الشخص. والتركيز على شخصية صاحب الامتياز تأتي لأنه الحلقة الأولى التي منها تبدأ عملية الربط بين كافة حلقات المشروع للحصول على سلسلة متكاملة ومتماسكة في سياق التطبيق لحيثيات المشروع.

يبدو أن أمر مراعاة احتياجات المنطقة ليست في الحسبان غالب الأحيان، بل أن مجرد طرح مشروع يحتاج فقط لتسمية مكانية مرفقة بالورقة المدون عليها هذا المشروع. ولذلك فإن وجود مشروع ما في بعض المناطق لا يكتسب أيّة أهمية لعدم احتياج تلك المنطقة إلى هذا المشروع وما هو مقصود من وراءه. ولذلك فسبر الواقع يحمل في طياته بذرة النجاح الأولى، ولكن للأسف؛ فإن القضايا الأمنية والتوزع السكاني يكتسبان الموقع الأهم في عملية تقييم أي مشروع وبالتالي عملية الموافقة عليه، أمّا عملية البحث عن بدائل لحالة فقدان الأمن وتحوير المشروع بما يلائم الوضع الأمني الحرج فليس له مكان في فكر من يطرح المشروع أو يوافق عليه. ونحن نعلم أن لكل مسألة وقضية عويصة مخرج إن كانت الإرادة الحقيقية في التخديم موجودة بالفعل، فأي مشروع يمكن أن يطرح بأشكال عدة تتوافق مع الواقع الأمني بغض النظر عن التحوير في الأهداف والمبتغى من وراء المشروع، ودون البحث عن بديل للفئة المحددة والمستهدفة من وراءه.

الأمر الآخر الذي لابد من التركيز عليه، هو الرقابة الحقيقية على المشروع لكي لا يتحول المشروع أو يبقى حبراً على ورق، لأن التجربة أكدت أن هنالك عدداً كبيراً من المشاريع الممولة بقيت في نطاقها الورقي ولم تخرج إلى أرض الواقع. وهذا ما يفقد المصداقية بالجهة الممولة وبالحاصلين على الامتياز وبالتالي بكل مشروع يمكن طرحه أو حتى أي مشروع أثبت وجوده الفعلي وأثبت أهميته وقيمته وقربه للناس وخدمتهم. ولكل هذا لابد من إيجاد الآلية المناسبة والفعالة لهذه الرقابة.

لكي تصبح هذه المشاريع أجزاء في مشروع متكامل للنهوض بالمنطقة المستهدفة لابد من تنوع هذه المشاريع وعدم الاكتفاء بأنواع محددة منها. فما يبدو للعيان هو أن مجمل المشاريع الموجودة تنقسم إما إلى مشاريع إغاثية أو إعلامية في الجانب الأكبر، وهذا ما يؤدي إلى إهمال الكثير من الجوانب الأخرى والتي تحتاج إلى الاهتمام الفعلي وفيها حاجة ملحة للتنمية والتطوير، لأن أي نوع من التطور سيكون بحاجة للعمل في كافة المجالات، وإن أي تطور في جانب معين على حساب جوانب أخرى سيؤدي بعملية التنمية إلى أن تكون عملية ناقصة ومشلولة وغير قابلة لأن تصبح عاملاً لإنقاذ المواطنين من الوقوع في كنف الجهل والفاقة والعوز، أو البقاء فيها أصلاً.

إذاً فعملية التنمية الدائرة في منطقتنا الكردية وبالرغم من توفر مشاريع (كثيرة) إلى حد ما، تحتاج إلى عملية قيصرية لكي تخرج من الحالة التي وصلت إليها، ربما عن قصد أو بدونه، وربما بسبب عدم اهتمام كافٍ من الجهات الممولة أو عدم اهتمام من القادرين على إنجاز هذه المشاريع على الأرض، فالعملية التنموية والتأسيس لمشاريع في المنطقة تحتاج هي نفسها لمشروع يدرسها ويعمل على تقويمها.

مركز سلاف للأنشطة المدنية ينهي حفر 12 بئراً في أحياء الحسكة

شيرين عمر

نفذ مركز سلاف للأنشطة المدنية في مدينة الحسكة بدعم من منظمة آرتا للتواصل والتضامن، مشروع حفر اثني عشر بئراً في مناطق مختلفة من المدينة، وذلك لتلبية احتياجات الأهالي، بعد أزمة غير مسبوقة، نتجت عن الانقطاع المستمر للمياه.

المركز قام بحفر الآبار في أحياء (الصالحية، المفتي، الضاحية، المشيرفة، الناصرة، الكلاسة، تل حجر ، مساكن البراد الآلي، مساكن أوغاريت، قرية الخضر الإيزيدية إضافة إلى بئرين في حي العزيزية)، وذلك لتلبية احتياجات المنازل والمدارس والحدائق،

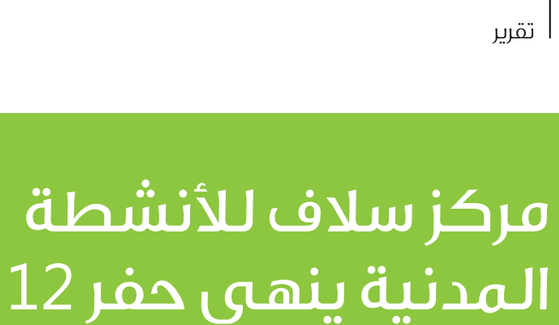

حسب ما أفاد مدير المشروع، داوود داوود.

داوود أوضح أيضاً، أن المشروع بدأ منذ شهر أكتوبر/تشرين الأول من العام 2014، واستمر حتى بداية شهر آذار / مارس من العام 2015، إذ اعتمد المنفذون على إتمام العمل وفق مراحل ودفعات، وذلك حسب أولويات الدعم المقدم من الجهة الراعية للمشروع.

لافتاً إلى أن، المشروع جاء بعد طلب السكان المتزايد لحفر الآبار، إثر الانقطاع المستمر في المياه، وإرواء الأحياء والمرافق العامة كالمدارس والحدائق في أحياء المدينة المختلفة.

من جهته، قال خوشناف تيلو المدير التنفيذي لمنظمة آرتا للتواصل والتضامن (SCCCK)، «إن منظمتهم حاولت في الشهر الخامس من العام 2014، تنفيذ مشروع للتشبيك بين المنظمات المدنية في محافظة الحسكة، بغرض إنشاء شبكة بينها للتعاون والتنسيق في تنفيذ المشاريع، ومن بين تلك المنظمات مركز سلاف للأنشطة المدنية»، مشيراً أن «المركز قدم مشروعاً لحفر آبار في مدينة الحسكة بشكل منفصل، ثم عرضت آرتا المشاريع على الجهات المانحة، فوافقت منظمة الدعم الدانماركية (DCA) على تمويل تلك المشاريع ولكن بصيغة مشروع واحد يضم اثني عشر بئراً في مناطق مختلفة من الحسكة».

مضيفاً، أن «منظمة آرتا ومركز سلاف اتفقا على تنفيذ المشروع على ثلاث دفعات، وفق تقارير موثقة لكل مرحلة، وتقارير نهائية رفعت للجهة المانحة»، لافتاً، إلى «حدوث تأخير في المرحلة الثالثة من المشروع بسبب إشكالات في تحويلات البنوك التركية».

وأكد تيلو أن الهدف الأساسي من المشروع هو «مساعدة الأهالي في الأزمة التي تمر بها البلاد، إذ يعتبر انقطاع الكهرباء والمياه من المشاكل الرئيسية في المنطقة، وجاء المشروع لسد الثغرة في هذه النقطة تحديداً، إلى جانب تأمين احتياجات الأهالي من المياه للاستخدامات اليومية نظراً للأزمة الكبيرة التي تشهدها المدينة، إضافة إلى تركيز المنظمة على تأمين احتياجات الأهالي الأساسية للحد من الهجرة»، كما أشار تيلو أن «منظمة آرتا نفذت مشاريع مماثلة في حي قدوربيك بمدينة قامشلو وأخرى في قرى ريف مدينة عامودا».

بدورها قالت جانيت سركيس، من حي مساكن البراد الآلي في مدينة الحسكة، إن «حفر البئر في حديقة زنوبيا في الحي، غطى احتياجات الأهالي للمياه، إضافة إلى توفير خرطوم طويل لملأ الخزانات فوق الأبنية ذات الأربع طوابق، وسقاية أشجار الحديقة»، ذاكرة أن «المنطقة كانت شهدت انقطاعاً للمياه لأيام طويلة، وأن الأهالي أجبروا على جلب المياه من الآبار الموجودة في الأحياء الأخرى».

أما عبدالفتاح رمضان، من سكان حي المفتي فقال: «انقطعت المياه لنحو عشرين يوماً متواصلاً عن الحي الصيف الماضي، فاضطررنا لجلب المياه من آبار بعيدة، ونقلها بسيارات الأجرة أو شراء المياه من الصهاريج المتنقلة بين الأحياء دون أن نعرف مصدر تلك المياه إضافة إلى استغلال أصحاب تلك الصهاريج لحاجة السكان مع طول فترة الأزمة وتكرارها، ولكن وبمساعدة مركز سلاف للأنشطة المدنية، انفرجت المشكلة حالياً، بعد حفر بئر ماء قرب رصيف مدرسة عبدالله القادري في الحي».

رحلة العمال السوريين في إقليم كردستان العراق

براء صبري

مع مرور أكثر من أربع سنوات على الثورة السورية، وأكثر من ثلاث سنوات على النزوح الكردي إلى إقليم كردستان العراق. مرت المجموعات الوافدة في مدن الإقليم بمخاضات كبيرة من خلال سلسلة من المراحل؛ بدأت من الترويج الأولي للنزوح إلى تضاده، وليس أخيراً حالة اليأس المواكبة للركود الاقتصادي العام المختلط بالصورة المشوهة المتشكلة في المخيلة العامة عن مجتمع الوافدين.

القُدامى

أثناء النزوح كان في استقبال الوافدين العديد من العوائل السورية القاطنة هناك، الذين قدموا إلى الإقليم عقب انتفاضة الكرد في قامشلو عام 2004، إضافة إلى بعض الطلبة الذين يدرسون في جامعات الإقليم، هؤلاء يعتبرون شواهد حية على حالة النهوض التي مرّ بها الإقليم، وكانوا جزءً من تلك النهضة رغم قلتهم. منهم رابي عبدو المنحدر من مدينة الحسكة والقادم إلى الإقليم في العام 2009، مختص في مجال الديكور الداخلي، وصل إلى الإقليم بصورة نظامية، تحدث عن تجربته في مجال العمل بالإقليم وكيفية تدرجه ووصوله إلى إدارته للعديد من الورش. مشتكياً: «كان العمل يدر مالاً جيداً غير أنه لم يكن بذلك الفارق بالنسبة للوطن لأن العملة في الإقليم كانت قوية، وبعد الثورة انهارت العملة وقلّ معها العمل ورخص».

أما عبدالله فرحو خريج كلية الإعلام يقول: «كنت أعمل في الصيف، وما كنت أجنيه كان يكفيني في الشتاء»، ومع انتهاء الدراسة أمسى فرحو بدون إقامته الطلابية، وبات محتاجاً لكفيل من أهل الإقليم (موظف)، ليصبح ضيفاً على بيت أخيه، مشتكياً عدم مزاولته لمهنته «لم أجد فرصتي في الإعلام كوني لا أميل إلى الأطراف الحزبية الرئيسية، وبالتالي اتنقل بين عمل وآخر ومع كل انتقال يقل الأجر أيضاً».

الجزيرة إنكليش

معظم الوافدين إلى الإقليم ممن يسمون الأوائل، أصبحوا الآن خارج الإقليم واتجهوا إلى الدول الأوروبية، أما من بقي هنا، فيعانون من تحولهم من صفة المقيم الرسمي إلى لاجئ بعد انتهاء صلاحيات جوازات سفرهم وإقاماتهم، واضطرارهم إلى اللجوء لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، كخيار أخير للحصول على وثيقة اللجوء المعروفة بالـ «الفورمة».

الأوائل

بعد انطلاق الثورة السورية بأشهر دخل إلى إقليم كردستان عددٌ كبير من الشباب، وذلك بُعيد إعلان الإقليم غير الرسمي السماح للسوريين بالدخول إلى أراضيه (الكرد والمسيحين على وجه الخصوص)، وبصورة غير نظامية، وجلهم من الشباب الهارب من ملاحقات النظام وقواته، والساعين إلى إيجاد موطئ قدم (ريثما يسقط النظام)، كما يقول سوار (الحلاق).

هؤلاء الداخلين كانوا في موقع الترحيب. وبعيد وصولهم انتشروا بمدن الإقليم الرئيسية الثلاثة (دهوك، أربيل، السليمانية)، وإن كانت أربيل ودهوك الأكثر حضوراً. فالأولى لتوافر فرص العمل والثانية للتقارب اللهجوي والعشائري، إضافة إلى وجود المخيم الأول (دوميز) والذي تحول إلى مركز للانطلاق بالنسبة للاجئين الكرد السوريين داخل الإقليم.

ومع الانتشار، استطاع الكثير من الوافدين إيجاد الفرص المناسبة نوعاً ما، غير أن هؤلاء بدأوا يعانون الآن من جملة مشاكل، فعبد العزيز أبو زيد، طالب في كلية الآثار، يملك إقامة رسمية واستطاع

عن طريق عمه (وعلاقاته) تجاوز الكثير من العقبات يقول: «بدأت الآن أعلم إنه كان خياراً خاطئاً»، ويعتبر أن خيار السفر إلى الدول الأوروبية كان الأصح لأنه يرى بأن الروابط المفترضة لم تعد تنفع، ويلوم نفسه على أنه كان السبب في مجيء الكثيرين أول الأمر، مختتماً «لولا دراستي لكنت سافراً من فوري».

وعلى النقيض من أبو زيد، يجد وائل يزبك من سكان دمشق، خيار الإقليم أفضل من البقاء في سوريا، وهو الذي عانى الأمرين للوصول إلى إقليم كردستان، لا يملك يزبك أيّة أوراق ثبوتية «أسيراً في هذا المطعم منذ سنتين ونصف»، يسرد بعضاً من معاناته مع صاحب عمله وكرهه «لأني عربي وهو إيراني، ولكن بجدارتي والتزامي اكتسبت حبه ونحن الآن أصدقاء».

هؤلاء الأوائل لم ينجوا من غرق المدن الثلاث بموجات الوافدين المتتالية، وظلت صرخات النصح بعدم القدوم خارج السرب، ومنهم زانين المستقرة في أربيل منذ ثلاث سنوات، والتي أوضحت كيف بدأت في العمل في محل للاكسسوارات ثم للألبسة وبذات الأجر «قريباً سيتم خفض رواتبنا. عندها سأستقيل»، ولكن صديقتها ليلاف علي، التي تعمل في محل للعطورات ترى في الإقليم بلداً مناسباً لها فهي «بدأت موظفة أما الآن فهي مديرة لقسمها»، ولكنها لا تتردد في الحديث عن حنينها إلى موطنها.

الجُدد

بعد تطور الأحداث المأساوية في سوريا وتداعي الأمن والخدمات، وصلت موجات جديدة وعلى دفعات كبيرة، فأغرقت مدن الإقليم بالأيدي العاملة والعوائل التي تبحث عن مسكن وتحاول الهروب من جحيم الاستقرار في المخيمات. ما أدى إلى تدني الأجور وغلاء آجارات المنازل، وما زاد الطين بلة، اضطراب قرارت الحكومة (الساعية لاحتواء الوضع)، من توقيف منح الإقامات إلى تشديد منع الحركة بين مدنها، ما نتج عنه ازدياد حالات مغادرته، ومثل الذين غادروا ينوي كوفان عمر من قامشلو، والطالب في كلية العلوم في جامعة الفرات، ويعمل في أحد الفنادق منذ أكثر من سنة، دون أن يطرأ أي جديد جيد على وضعه، «بدأنا نسمع تلميحات بخفض الروابت القليلة أصلاً، هذا أخر شتاء لي هنا». لا يُختصر المشهد بكوفان، بل يشاركه كثر فآهين علي، الرسامة التشكيلة، تعمل في محل لبيع الجلابيب النسائية (العبايات)، تتحدث عن تصميمها للوصول إلى إحدى الدول الأوروبية، خاصة بعد معاناتها من غيرة صاحبة العمل «لأني أملك هذه الموهبة، وعدم اهتمام المسؤولين بالمواهب الفنية وبريشتها، يطلبون مني أن ارسم ما يريدون لا ما تريده مخيلتي».

لا تنتهي قصص اللجوء السوري في إقليم كردستان ومخاضاته التي تزداد مع مرور الوقت، وضمن هذا الخليط من الضياع يعيش جوان بشار (المحاسب) في هوس المسكن والبحث عن الاستقرار، بعد أن طلبت قوات الآسايش في الإقليم أن يغادر الغرفة التي يسكنها «لضرورات أمنية»، قائلاً: «عدنا إلى سمفونية الضيف الثقيل ورحلة البحث عن المسكن»، فمشكلة تأمين السكن للشباب إحدى الصعوبات الكبيرة التي تواجههم، كونها حالة مرفوضة اجتماعياً لطبيعة أهل الإقليم العشائرية والمحافظة دينياً ولكثرة القصص السيئة عن عالم السوريين.

وبين هؤلاء الوافدين الجدد، يوجد من وجد فرصته، وخاصة العاملين في المنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين لاضطراها إلى اتباع الشروط الدولية في عقودها رغم العديد من التجاوزات، فيقول أيمن دواس مهندس يعمل مع منظمة دانماركية تعنى بشؤون اللاجئين «إن الإقامة تحمي المتعاقد، وزيادة فرص الفرد في الحصول على عمل مع تلك المنظمات التي تشترط وجود مثل تلك الإقامة رغم معرفتهم بكل القصة وصعوبة الحصول على إقامة»، مشيراً إلى مشكلة السكن الشبابي أيضاً: «أستطيع أن أنام في فندق، ولكن ماذا بالنسبة للآخرين؟!).

ركود عام

بعد هجوم داعش المفاجئ والرهيب على إقليم كردستان العراق واحتلاله قبل ذلك مدينة الموصل في محافظة نينوى، توافد الآلاف من العراقيين على الإقليم المقيد بالحجب المالي من الحكومة المركزية، ما اتخم الإقليم بآلاف العمال والعوائل الباحثين عن العمل والخلاص في مدنه. كما أدى القلق من احتمال حصول اختراقات أمنية من خلال النازحين، إلى تشديد الاجراءات الاحترازية، الأمر الذي أثر في الحركة الاقتصادية للبلد وشل حركة الاستثمار والسياحة فيه، ولم يسعف ذلك قيام الحكومة المركزية بتحرير بعض من مخصصاتها، ما دفع القطاع الخاص إلى اتباع سياسات وإجراءات تقشفية لتفادي الأزمة وحالة الركود العام، التي بدورها أثرت بشكل مباشر على أوضاع اللاجئين الكرد السوريين. وهذا ما أكده فايز مراد، خريج كلية العلوم قسم الرياضيات، والعامل في أحد الفنادق الكبيرة: «بدأوا بخفض الرواتب، كما سمعنا تلميحات أخرى عن إجراءات قادمة»، بينما سُرح شيرو عليكو مع خمسة عشر شخصاً آخرين من مكتب المراهنات الذي كانوا يعملون فيه، بعد الركود.

لم تسعف إجراءات الأمم المتحدة بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان العراق في منح الإقامات الخاصة باللاجئين، نتيجة تراخي آليات تنفيذ تلك الإجراءات، ولم تلق أيضاً دعوات الحكومة المحلية للمجتمع، باحتضان اللاجئين أي تأثير يذكر، بل اختزل كل المشهد بما قاله سائق التكسي الذي كان يقلني عندما علم بوظيفتي: «هل تعلم لماذا يعطونكم الأعمال؟ لأنكم أكثر مهارة وأرخص أجراً».

مدارس الجزيرة ... واقع مأساوي

إيمان خليل مصطفى

لا تختلف مداخل العلوم الاجتماعية والنفسية حول أهمية دور المدرسة في بناء شخصية الطفل، وتحضيره للدخول في مجتمع الراشدين من حوله، ليصبح فرداً فاعلاً ومحركاً في المحيط البيئي الذي يعيش فيه. إذ يكتسب الطفل من خلال علاقاته مع أقرانه ومع معلميه مبادئ وقيم المجتمع، والتي تساهم في مراحل أكثر تقدماً في تنمية قدراته الشخصية وصقل مواهبه وملكاته وإمكاناته. ويذهب العديد من علماء النفس والاجتماع إلى اعتبار مرحلة المدرسة من أكثر المراحل العمرية أهمية في مراحل النمو التي يمر بها الطفل، لما لها من تأثير على الطفل الفرد ذاته، وعلى منظومته الاجتماعية العامة.

مدارس الجزيرة التي عانت قُبيل عام 2011 من حالة الإهمال بصورة عامة، حيث مظاهر اللامبالاة في العمل الإداري والتعليمي، ونقص شديد في الوسائل التعليمية ووسائل التدفئة، والكتب المدرسية، والمرافق الصحية، وتجهيزات الغرف الصفية الضرورية. تعرضت لأزمة كبرى مع وصول المعارك الدموية التي كانت مشتعلة في المناطق الأخرى من البلاد، وتحديداً خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2012 إلى مدينة سري كانيه (رأس العين) بالتحديد. إذ أدت الأزمة في الواقع الاقتصادي «المعيشي» لأبناء الجزيرة، إلى إرباك في العملية التعليمية والتربوية الجارية في المدارس. والتي أدت إلى حرمان الطلاب والتلاميذ من حقهم في التعليم، كما أدت إلى دمار الكثير من المدارس في تلك المنطقة. لتدق منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» ناقوس الخطر في تقريرها السنوي للعام 2014، عن الضرر الذي لحق بالتلاميذ جراء المعارك الدائرة في سوريا، وحرمانهم من التعليم مقدرةً أعدادهم بما يزيد عن سبعة ملايين طفل.

المعارك أدت إلى عمليات تخريب ودمار وسرقة للمدارس الرسمية التابعة لمديرية التربية والتعليم في محافظة الحسكة. ما أدى إلى توقف عملية التعليم فيها بشكل كامل، فأغلقت أبوابها وهجرتها كوادرها الإدارية والتعليمية بشكل كامل ونهائي، والبعض من المدارس الأخرى انقطع عنها التلاميذ، بسبب هجرة ذويهم من القرى والمدن إلى خارج البلاد خوفاً على حياتهم. وبقي الدوام في قسم من المدارس متقطعاً، بسبب تسرب الأطفال وعدم التزامهم بالدوام النظامي، ما تسبب بتأخر افتتاح المدارس في بداية العام الدراسي، كما رافق ذلك إهمال كبير من جانب الموظفين العاملين في مديرية التربية بالحسكة لأسباب عديدة منها اقتصادية وأمنية أيضاً، إذ شهد المجمع التربوي هجرة الكثير من المعلمين إلى الخارج، إضافة إلى تسرب أغلب الإداريين من دوامهم الرسمي، وبذلك تعطل إنجاز الأعمال الإدارية فيها، لتتأخر كافة الإجراءات الإدارية المتعلقة بنقل وتعيين وتوزيع المعلمين في مدارس المحافظة. هذا التسيب والتسرب والإهمال داخل مؤسسات مديرية التربية، أثر بشكل كبير على أوضاع الكوادر الإدارية والتعليمية في مدارس المحافظة، وساهم بشكل فعّال على تسهيل انتشار حالات تسرب المتعلمين من الدوام المدرسي الرسمي، وخلق حالات مشابهة من التسيب والإهمال في عمل الكادرين الإداري والتعليمي في كل مدرسة، ما نتج عنه إهمال شبه متعمد للمعلمين في أداء واجباتهم التربوية والتعليمية. والذي أدى إلى تسيب كامل في نشاطات العملية التربوية والتعليمية، لتزداد حالة الإهمال، وتتحول إلى حالة من الفوضى الشاملة.

كل ذلك أثر بشكل كبير على أوضاع الكوادر الإدارية والتعليمية في مدارس المنطقة، وساهم بشكل فعّال على تسهيل انتشار حالات تسرب المعلمين من الدوام المدرسي الرسمي، وخلق حالات مشابهة من التسيب والإهمال في عمل الكادرين الإداري والتعليمي لكل مدرسة، مما نتج عنه إهمال شبه متعمد للمعلمين في أداء واجباتهم التربوية والتعليمية. وإضافة لما سبق فقد بات المعلمون، يقصرون في نشاطاتهم التعليمية داخل المدارس الرسمية، بل والأسوأ من ذلك أنهم حولوا جل نشاطاتهم إلى الاهتمام بالدّروس الخصوصية كتجارة مربحة، من أجل زيادة وارداتهم المالية، بحجة عدم كفاية رواتبهم الشهرية التي يتقاضونها من وزارة التربية، لترتفع نسبة الطلاب المسجلين في مراكز الدورات التعليمية الخاصة في المنطقة ارتفاعا مخيفاً، ولتشهد المنطقة أيضاً زيادة في أعداد المراكز التعليمية الخاصة قاربت أعدادها أعداد المدارس في المنطقة.

هذا الإهمال والتسيب ساهم بشكل رئيسي في عدم إنجاز المناهج التعليمية في أوقاتها المحددة، بالتالي كان ذلك من الأسباب التي خلقت ضعفاً في مستويات التحصيل العلمي عند الطلاب والتلاميذ. وخلاصة تلك الممارسات الخاطئة أدت إلى بروز ظاهرة إنجاح الطلاب بصورة عشوائية، وخاصة في صفوف المراحل التعليمية الأولى لمدارس التعليم الأساسي. أما الأوضاع في الامتحانات العامة لشهادتي التعليم الأساسي والثانوي، ففيها اختلط الحابل بالنابل، إذ عمت حالة انتشار الفوضى، وبرزت أشكال الغش العلني بصور مفضوحة ومكشوفة للعلن في جميع مراكز الامتحان التابعة لمركزين فقط «الحسكة وقامشلو» بسبب الأوضاع الأمنية، فكانت حالات الغش منتشرة في كامل المراكز الامتحانية، حتى باتت سمة طبيعية عامة في كل منطقة الجزيرة.

أمام تلك الحالة المأساوية التي عمَّت المؤسسة التربوية والتعليمية في منطقة الجزيرة، وفي ظل وجود إدارة حديثة «لمقاطعة الجزيرة»، التي تشكلت قبل أكثر من عام، فإن هذه الإدارة الجديدة حتى الآن لا تشرف على مديرية التربية ومدارسها بشكل كامل، ليبقى مصير السلك التعليمي رهن الأوضاع التي تعيشها المنطقة، ولتبقى نداءات المثقفين في إعادة الروح إلى هذا السلك الهام قائمة، ولتبقى عيون التلاميذ بانتظار أن تفتح مدارسهم مرتبطة أيضاً بعودة الهدوء إلى مناطقهم.

نتيجة لذلك «تقتضي عوامل التغيير في السلك التعليمي وهيكليته، توفر إرادة حقيقية من قبل المعنيين بالشأن التربوي والتعليمي. من أجل إيجاد الحلول الفورية لحالة التسيب والفوضى، ولا بد من جميع أبناء الجزيرة، أن يقفوا أمام حالة الأزمة المأساوية التي تعانيها مدارس المنطقة، ويضعوا أمامهم معطيات جديدة مختلفة عما كان في السابق، لدراستها وجعلها الأساس ومن ثم البناء عليها، من أجل الوصول إلى حلول للسلك التعليمي في مدارس الجزيرة بشكل خاص، والتي تتجلى بضرورة استبدال المفاهيم والتصورات الذهنية السابقة، التي كانت مبنية على أفكار قومية عنصرية مقيتة ساهمت في مضاعفة المشاكل والتسيب في المؤسسة التربوية قبل هذه الأحداث، وكذلك يتوجب إعطاء دور حقيقي وفعال للمعلمين أصحاب الخبرة، وجعل هؤلاء أصحاب المسؤولية والقرار الفاعل داخل المؤسسة التربوية والتعليمية، ابتداءً من الوزير، إلى مدير المدرسة. وكذلك إجراء إصلاح شامل لكافة مناحي المؤسسة وهيكليتها التنظيمية والتعليمية، وتوجيه الدعوات إلى المنظمات الإنسانية بغية تقديم المساعدة في إعادة إعمار المدارس التي شهدت دماراً كلياً أو جزئياً، إضافة إلى السعي من أجل عودة جميع أبناء المنطقة إلى فطرتهم الأولى، ليشكلوا من جديد أنموذجاً حديثاً، صالحاً، متقدماً، وهم بلا شك قادرون على تحقيق الأمل الجميل والمفيد للجميع».

وكالة ARA News نبض الشـــــمال

تحرير شار

وكالـة **ARA News** [وكالـة الصحافـة الحـرة]، منصـة إعلاميـة سـوريّة، تأسسـت مطلـع العـام 2013. تركـز في تغطيتهـا علـى المناطـق الشـمالية للبـلاد، فيمـا يتعلـق بتطـورات الأحـداث والواقـع المعيشـي في ظـل الأزمـة الدائـرة في البـلاد منـذ أربـع سـنوات.

اتخـذت ARA News علـى عاتقهـا مسـؤولية نقـل الحقيقـة كمـا هـي، وإيمانـاً بحـق الجمهـور في إعـلام صـادق وتشـكيل فريـق عمـل مـن الشـباب الملـم بمجـال الإعـلام، وإمكانيـة تقديـم الدعـم اللوجسـتي والتدريـب المسـتمر لهـذا الفريـق، كـي ترقـى الوكالـة إلى المسـتوى الاحـترافي، وبدعـم مـن مؤسسـات لهـا تاريخهـا في مجـال بنـاء المؤسسـات الإعلاميـة في مناطـق النـزاع.

تتمتـع الوكالـة بكامـل اسـتقلاليتها المهنيـة، وتمـارس عملهـا وفقـاً لميثـاق صحفـي خـاص بهـا، كمـا تنتهـج سياسـة تحريريـة ترتكـز علـى الأسـس المتعـارف عليهـا مـن قبـل الاتحـاد الدولـي للصحفيـين، وتعمـل الوكالـة بالتعـاون والتنسـيق مـع مؤسسـة Free Press Unlimited الهولنديـة.

بـدأت ARA News علـى أسـاس التعامـل مـع الحالـة السـورية الراهنـة والمسـتقبلية بشـكل عـام، والكرديـة منهـا بشـكل خـاص، وفـق معايـير مهنيـة تتوخـى فيهـا الدقـة والموضوعيـة في نقـل الأخبـار، إضافـة إلى القضايـا المتعلقـة بممارسـة مهنـة الصحافـة.

وتؤمـن الوكالـة حسـب ميثاقهـا الصحفـي، بحـق المواطـن في الوصـول إلى الحقيقـة دون أيّـة اعتبـارات أخـرى. وأن المعلومـة الدقيقـة هـي المـادة الخـام التـي ستسـاعد المواطـن في بنـاء توجهاتـه ورؤيتـه المسـتقبلية وفهـم مجريـات الأحـداث. كمـا وتتمتـع الوكالـة بتغطيـة مكثفـة في المناطـق الشـمالية وتثابـر في تقديـم أهـم الأخبـار في باقـي مناطـق سـوريا.

كمـا توفـر الوكالـة لمتابعيهـا، تغطيـة مسـتمرة لـكل جديـد علـى مـدار السـاعة وباللغتـين العربيـة والإنكليزيـة علـى الموقعـين الرسميـين في شـبكة الانترنـت (aranews.org / aranews.net)

أديـب عبدالمجيـد، رئيـس تحريـر وكالـة **ARA News** يقـول: «في خضـم التطـورات علـى السـاحة السـورية باتـت المعلومـة الدقيقـة مطلبـاً أساسـياً للمتابعـين محليـاً ودوليـاً، وفي ظـل افتقـار المناطـق ذات الغالبيـة السـكانية الكرديـة لجهـة إخباريـة ذات إمكانـات مهنيـة توفـر تغطيـة الواقـع المحلـي، انطلقـت ARA News وفـق رؤيـة واضحـة مسـتندة علـى المبـادئ الأساسـية للإعـلام الحـر».

مضيفـاً أن الوكالـة تمكنـت علـى مـدى العامـين الماضيـين مـن «إثبـات اسـتقلاليتها التامـة وحفاظهـا علـى مبـدأ الموضوعيـة في نقـل الخبـر، ولم يتـوان فريـق العمـل في تكثيـف الجهـود للارتقـاء إلى مسـتوى الاحترافيـة في التعامـل مـع الأحـداث والالتـزام برسـالة الوكالـة في الحفـاظ علـى حـق الجمهـور في الوصـول إلى الحقيقـة. وكان ذلـك جليـاً في التوسـع المسـتمر لدائـرة المتابعـين محليـاً وإقليميـاً ودوليـاً علـى موقعيهـا بالعربيـة والإنكليزيـة».

عبدالمجيـد لفـت إلى أن «إطـلاق الوكالـة لقسـم التقاريـر المصـورة (Multimedia) دليـلٌ علـى تصميمهـا علـى الاسـتمرار في التطـور نحـو وكالـة إخباريـة شـاملة»، مؤكـداً أن «**ARA News** كانـت ولازالـت نافـذة المتابعـين إلى الحـدث بتغطيـة مسـتمرة ومكثفـة لمختلـف القضايـا المحليـة والإقليميـة».

مـن جهتـه، قـال الصحفـي سـردار ملا درويـش، إن وكالـة ARA News اسـتطاعت كموقـع إخبـاري وخـلال فـترة قصـيرة، أن تحتـل مركـزاً جيـداً مـن ناحيـة المتابعـة مـن بـين مئـات المواقـع الـتي تتابـع الشـأن السـوري العـام ومنطقـة الجزيـرة والشـمال السـوري بشـكل خـاص، إضافـة إلى الشـأن الإقليمـي والدولـي».

مشـيراً إلى أن «الخطـوات المتقدمـة للوكالـة تكمـن في المتابعـة الواسـعة والأخبـار الدقيقـة والموضوعيـة والتـوازن، بعيـداً عـن التحيّـز السـلبي، وقـدرة طاقمهـا علـى تحليـل المواضيـع والأحـداث، إلى جانـب امتلاكهـا شـبكة مـن المراسـلين في أغلـب المناطـق».

درويـش أضـاف أن «**ARA News** تحـاول مواكبـة الأحـداث دائمـاً، وتعتبـر مـن المواقـع ذات المصداقيـة الـتي يمكـن اسـتسقاء الأخبـار منهـا»، منوهـاً أن «مـا تحتاجـه الوكالـة هـو الاسـتمرار علـى الوتيـرة الحاليـة، والأهـم مـن كل ذلـك، توسـيع نطـاق عملهـا وكوادرهـا، كـي تكـون قـادرة علـى منافسـة وسـائل الإعـلام، وتحافـظ علـى اسـتمراريتها».

الحوار لأجل بناء السلام
كتيب باللغتين الكردية والعربية

روجين حبو

أصـدرت مجموعـة مـن المنظمـات المدنيـة (الشـعب يريـد التغـير – منظمـة شـار للتنميـة – المركـز الثقـافي في السـاحل السـوري)، كتيبـاً بعنـوان «الحـوار لأجـل بنـاء السـلام». وصـدر الكتيـب باللغتـين العربيـة والكرديـة، ووزع علـى نطـاق واسـع بالترافـق مـع حلقـات نقـاش عقـدت في أكثـر مـن مدينـة مـن مـدن منطقـة الجزيـرة، بهـدف زيـادة الوعـي بأهميـة الحـوار وكيفيـة القيـام بـه، وتشـجيع كافـة الأطـراف علـى تبنـي ثقافـة الحـوار، نظـراً للظـروف الراهنـة والنـزاع القائـم، خاصـة وإن حلقـات النقـاش الـتي رافقـت إصـدار الكتيـب، جمعـت أفـراداً مـن ثقافـات وأطـراف سياسـية مختلفـة مـن أجـل الوقـوف علـى المواضيـع المسـتهدفة بشـكل أفضـل.

احتـوى الكتيـب علـى مدخـل وخمسـة أبـواب هـي: (النـزاع – حـل النـزاع – بنـاء السـلام – وسـيط الحـوار والسـلام – التشـبيك)، إضافـة إلى مجموعـة مـن الرسـومات الـتي توضـح المواضيـع المطروحـة في الكتيـب.

كمـا نجـد أن الكتيـب لم يتطـرق مباشـرة لموضـوع الحـوار، إنمـا تحـدث بدايـة عـن النـزاع مـن حيـث منشـأه (ثقـافي – هويـة – نـوع اجتماعـي)، وأسـبابه (أي الأسـباب الـتي تدعـو النـاس للنـزاع)، كمـا طـرح هـذا السـوال ضمـن حلقـات النقـاش، وكيـف يـرى كل شـخص النـزاع في منطقتـه والأسـباب الـتي تـؤدي إليـه.

ينتقـل الكتيـب إلى موضوعـات النـزاع (المـوارد – السـلطة – الأوضـاع الاجتماعية) ومسـتوياته، فنجـد أن هنـاك مسـتويات مختلفـة ومتداخلـة مـن النزاعـات، قـد تحـدث بـين الأفـراد أو الجماعـات أو الـدول، بحكـم التعـارض الحاصـل وفـق موضوعـات النـزاع الأساسـية. ثـم يبـين مراحـل النـزاع وهـي: (النـزاع الكامـن والنـزاع الظاهـر ونـزاع القـوة). ومـن ثـم يبـين كيفيـة حـل النـزاع بشـكليه المباشـر مـن خـلال (التفـاوض – الوسـاطة)، أو بشـكله غـير المباشـر مـن خـلال الحـوار. موضحـاً مـن خـلال ذلـك أهميـة الحـوار ومركّـزاً بشـكل رئيسـي علـى الحـوار المجتمعـي (الـذي يعـني التفاعـل داخـل المجتمـع، واشـتراك فئـات المجتمـع مـع بعضهـا مـن أجـل صياغـة توصيـات أو اتخـاذ قـرارات تحقـق مصلحـة المجتمـع المعـني). ليمضـي الكتيـب في توضيـح أهميـة الوسـاطة في العمليـة الحواريـة، مظهـراً صفـات الوسـيط وكيفيـة اختيـاره، إذ يجـب أن يمتلـك الخـبرة والمهـارة وأن يكـون موضوعيـاً، غـير متحيـز، وعلـى درجـة مـن علـو المكانـة والوقـار بمـا يتناسـق مـع سـياق النـزاع.

ينتقـل الكتيـب إلى تبيـان أسـس الوسـاطة (اسـتعداد – موافقـة – حيـاد – شمـول – ملكيـة وطنيـة)، ثـم يتحـدث عـن التفـاوض وعناصـر العمليـة التفاوضيـة وهـي (الأطـراف – الحاجـة أو الهـدف مـن التفـاوض – قضيـة أو موضـوع أو أمـر يهـم أطـراف التفـاوض – الإرادة – الرغبـة التامـة لـدى الأطـراف في الوصـول إلى حلـول ترضـي الجميـع – الإيمـان بأهميـة الحـوار والتفـاوض). يتحـدث بعـد ذلـك عـن بنـاء السـلام (البنيـوي والاجتماعـي)، وكيفيـة بنـاء السـلام المجتمعـي، وكيـف تكـون عمليـة الحـوار ناجحـة مـن خـلال إرشـادات عمليـة مثـل تشـكيل فريـق حـوار ... إلخ. إلى جانـب الحديـث عـن دور وسـيط الحـوار والسـلام، مختتمـاً أبوابـه بالتطـرق لمسـألة التشـبيك، سـواء بـين المنظمـات المدنيـة أو المهتمـين بالـرأي العـام وكافـة الأطـراف، لأنـه كلمـا كانـت عمليـة التشـبيك واسـعة كلمـا كانـت النتائـج مضمونـة ومحكمـة أكثـر بحسـب اسـتراتيجية العمـل.

وعلـى الرغـم مـن أن الكتيـب لم يتحـدث عـن النـزاع والحـوار بمفهومهـا الواسـع، إلا أنـه يعـد خطـوة مفيـدة للتوعيـة بهـذه المواضيـع وللفـت الانتبـاه حـول أهميـة الحـوار ودوره، لإزالـة التوتـر الحاصـل في المنطقـة نتيجـة الظـروف الراهنـة. وباعتبـار أن النـزاع أصبـح موجـوداً بـين أطـراف مختلفـة ولـو كان بشـكل كامـن، فتبقـى التوعيـة وسـيلة مهمـة للتخفيـف مـن شـدته. ولا ننسـى مـا لترجمـة الكتيـب للغـة الكرديـة مـن أهميـة في زيـادة نشـره في المنطقـة بشـكل أوسـع.

Jiyan Hac Yûsif

الشفافية...
مقاربة بين المفهوم وعلاقته بالفساد

أحمد إلياس

يشكل الفساد واحداً من أخطر التهديدات التي تواجه التنمة والديمقراطية على مستوى بلدان العالم المتقدمة منها والنامية. والفساد – كما تعرفه منظمة الشفافية الدولية – هو «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة، أي أن يستغل المسؤول منصبه وسلطته من أجل تحقيق منفعة شخصية ذاتية لنفسه أو لجماعته، ولا يشترط أن تكون المنفعة ذات طابع اقتصادي فحسب، بل أنها تتخذ صوراً وأشكالاً عديدة». ويمكن الوقوف عند أبرز المظاهر الناجمة عن استشراء الفساد وتجذره والاستدلال عليه:

– إن الأنشطة الاقتصادية تتم لصالح فئة معينة من المجتمع، بينما تبقى الأغلبية محرومة من ثمار التنمية، لأنها لا تشارك بالأصل في عملية صنع القرارات المتعلقة بها، ولا تملك أي تأثير في توجيهها.

– الفشل في الفصل الواضح والصريح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، والتوجه إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها للمصلحة الخاصة.

– نقص الأطر القانونية وانعدام مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق القوانين بشكل استنسابي وتعسفي، ولا سيما مع إعفاء المسؤولين أنفسهم من تطبيق القوانين. إلى جانب استشراء الفساد وانتشار آلياته وثقافته بما في ذلك القيم التي تتسامح معه.

– وجود أولويات تتعارض مع التنمية وتعدد المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، ما يدفع رؤوس الأموال نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات، بموازاة الهدر في الموارد وسوء استخدامها. ومع أن مظاهر الهدر واضحة، إلا أن الحكومات لا تتخذ أي تدابير أو إجراءات لمعالجة المشكلة، بسبب وجود قاعدة ضيقة أو مغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام، وعمليات صنع القرار السياسي بشكل خاص.

– اهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة. والافتقار إلى أدنى معايير المشاركة في السلطة والممارسة الديمقراطية في دوائر صنع القرار. ما يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط. ونظراً لما يؤدي إليه الفساد من تشوهات في مسار عملية التنمية وتكريس الاستبداد، وبالمحصلة خلق حكومات هشة ومجتمعات ضعيفة .

بدأت المنظمات الدولية والدول المانحة منذ تسعينيات القرن العشرين، بإقامة علاقة مباشرة بين طريقة ممارسة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مع عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما يعرف بالحكم الرشيد أو الحوكمة. الذي يقوم على ركائز متعددة من أهمها؛ الشفافية التي تستهدف مكافحة الفساد وتحقيق الحوكمة المؤسسية التي باتت ميزة تنافسية عالمية لضمان استدامة التنمية.

يقصد بالشفافية خلق بيئة تكون فيها المعلومات المتعلقة بالظروف والقرارات والأعمال الحالية متاحة ومنظورة ومفهومة، واتباع آليات تقوم على توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالشأن العام المجتمعي معلومة من خلال النشر في الوقت المناسب، والانفتاح على كل الأطراف ذات العلاقة. بحيث تكون الحكومة وأجهزتها وإداراتها أشبه ما تكون بصندوق من زجاج، يرى الجميع بوضوح ما تقوم به من أعمال وما تباشره من مهام وما تديره من برامج، والكيفية التي تمارس فيها كل ذلك.

والشفافية بهذا المفهوم هي نقيض الفساد، فكلما زادت الشفافية تناقصت درجة الفساد إلى حدودها الدنيا. ونطاق الشفافية واسع جداً، فهي مطلوبة دائماً في مجالات وأصعدة مختلفة وواسعة، ومن أبرز هذه المجالات المتداولة والمعروفة، واجب الشفافية المحمول على عاتق الأفراد في المناصب العليا الانتخابية وغير الانتخابية، عبر تقديم إقرار الذمة المالية منعاً لإساءة استخدام السلطة، والإثراء على حساب الصالح العام. كذلك واجب الشفافية المحمول على عاتق الجمعيات والأحزاب في الكشف عن مصادر تمويلها وإيراداتها وإنفاقها. ومن ذلك أيضاً واجب الشفافية في إعداد الموازنة العامة، والشفافية في فرض وجباية الضرائب منعاً للتهرب والفساد، والشفافية في عمليات الخصخصة وبيع مؤسسات القطاع العام، وفي اجراءات المناقصات والتعهدات وغيرها من التعاقدات. وهذه الأمثلة ليست على سبيل الحصر وإنما بغرض تقريب فكرة الشفافية ومقاربتها بالفساد.

يتطلب تطبيق مبدأ الشفافية بالدرجة الأولى درجة عالية من علانية القرار. فالقرار السري لا يناقش، والأعمال الخفية لا يمكن المساءلة عنها، وحجب المعلومات عن المهتمين يعطل المشاركة. أما مفهوم العلانية فيتضمن قيام الحكومة بالإعلان عن قراراتها وخططها وشرحها بطريقة مبسطة للرأي العام، والإعلان عن الأسباب والأهداف المرجوة من الخطط، وفي ذلك تجنب المصادمات والقلاقل والحيلولة دون تشويه صورة الإدارات الحكومية لدى منظمات المجتمع الدولي التي تتعامل معها الدولة.

وتستتبع العلانية، الإقرار بحق الأفراد والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في الاطلاع على كافة الحقائق المتعلقة بالعمل والأنشطة والبرامج والتمويل والتعاقدات، عبر قنوات شرعية للحصول على المعلومات، بهدف تدعيم وتعزيز المشاركة السياسية، وكمدخل للمساءلة الإدارية. وبالتالي فإن الشفافية تؤكد على مصداقية الإدارة الحكومية أمام الرأي العام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

من الواجب أن تتم عمليتا العلانية وحق الولوج إلى المعلومات في جو فسيح من حرية التعبير والإعلام، خارج إطار الإعلام التابع للحكومة، كونه ملزم غالباً بتوجهات معينة. وهذه التبعية قد تعرقل وضوح أو تفسير القضايا التي تهم مصالح الجماهير، بسبب حجب المعلومات وتفاصيلها وعدم إتاحة الفرصة للتفسير والتحليل، ومن ثم عدم قناعة الجماهير بالقرارات التي تتخذها القيادات وأجهزة الإدارة الحكومية.

وبهذا، فالشفافية بحد ذاتها حقٌ من حقوق الإنسان حسبما تكرسها المواثيق الدولية، بحسبان أن حق طلب المعلومة والحصول عليها وبثها يفرض على الدولة واجب تأمينها والوصول إليها. وبهذا الصدد تقرر المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان «إن لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية». كما إن الشفافية بهذا المفهوم ركيزة أساسية للديمقراطية، تعزز المفهوم الديمقراطي وتطوره، وبغيابها يصبح الفرد عرضة للاستبداد وضحية للعنف.

وتتعدد الآليات التي يمكن من خلالها تكريس مبدأ الشفافية، وعلى أصعدة متعددة، وفي مقدمتها اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. وإدراج مبادئ الحكم الرشيد في الدستور لتكريس الحوكمة وإلزاميّتها للسّلطة السّياسيّة، في مناخ ديمقراطي يعلي سيادة القانون ويوفر الفرص الملائمة لممارسة الشفافية، ويفتح الأبواب للمساءلة والمحاسبة. وهذا يستتبع بالضرورة دعم وتطوير الجهاز القضائي، كونه الأداة لتطبيق القوانين ومحاربة للفساد وضمان المزيد من الشفافية.

بموازاة الأرضية القانونية يجب توفر الإرادة السياسية والاجتماعية لتفعيل مبدأ الشفافية، عبر قيام شراكة حقيقة بين الحكومة والمواطنين تمثل بمنظمات المجتمع المدني، بما يسمح بإطلاع المواطنين على سير إدارة وتدبير شؤون المجتمع المدني في جميع المجالات. إضافة إلى تشريع قوانين تساعد المواطنين ومنظمات المجتمع المدني على كشف مواطن الفساد.

يضاف إلى الآليات الأخرى التي تندرج ضمن هذا الإطار، تكوين لجان للنزاهة في الإدارات المختلفة، وذلك من خلال تنمية الممارسات الإدارية الأخلاقية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة التي تقوم بها مؤسسات الدولة، بهدف التغلب على المشاكل المالية والتصدي لها في حال حدوثها، إضافة إلى معالجة صور الفساد المختلفة وإساءة استخدام السلطة.

الأزمة والحصار على منطقة الجزيرة تُغيّب الأطباء وتفتح الطريق للطب البديل

حسن عبد الله

دفعت حالة التدهور الاقتصادي وهجرة الأطباء وفقدان العديد من أنواع الأدوية لا سيما ما يخصّ الأمراض المزمنة منها، منذ بداية الحصار على منطقة الجزيرة. دفعت الكثير من الناس للجوء إلى ما يسمى بـ «الطب البديل»، الذي يعتمد بشكل أساسي على مواد طبيعية أغلبها من إنتاج براري المنطقة، طلباً لعلاج لم يعد يحصلون عليه في المستشفيات العامة، أو يتحملون تكاليفه في المستشفيات الخاصة، ودواء تضاعف ثمنه وانخفضت فاعليته.

يحتل «العلاج الطبيعي» مكانة هامة في موروث منطقة الجزيرة، إذ ظلت طرق العلاج الطبيعي متداولة بين سكانها منذ آلاف السنين. والتي استخلصت من التجربة الطويلة والخبرة المتوارثة، وذلك على الرغم من انتشار المستشفيات وازدياد عدد الأطباء في السنوات الأخيرة. كما حافظ السكان على تلك الطرق وورّثوها جيلاً بعد جيل.

يقول أحمد الخضر، صاحب إحدى المحال داخل سوق عزرا في مدينة قامشلو، والذي يعمل عطاراً وبائعاً للأعشاب منذ أكثر من ثلاثين عاماً: «إن الاعتماد على الأعشاب والمواد الطبيعية لدى سكان المنطقة ليس أمراً حديثاً، بل هي طرق علاجية قديمة اعتمد عليها آباؤنا وأجدادنا للتداوي، والتخلص من الأمراض في وقت لم تكن فيه الأدوية الكيميائية موجودة. وهذا الكم من الأطباء، ومع مرور الوقت قلل من الاعتماد عليها، بسبب ازدياد عدد الأطباء والاعتماد على العلاج الحديث. لكننا نلاحظ في الوقت الحالي زيادة كبيرة في التوجه إلى طب الأعشاب وغيرها من طرق العلاج الطبيعي، سواء كدواء شافي أو غذاء وقائي من الأمراض».

تدهور القطاع الصحي يعيد الأهالي إلى الاعتماد على الطرق البديلة التقليدية

تشير بعض الإحصائيات السورية غير الرسمية إلى أن «أكثر من نصف عدد الأطباء الأخصائيين والصيدلانيين والمخبريين هاجروا منذ بداية الأزمة، وإن أكثر من (35 %) من المراكز الصحية السورية باتت غير صالحة لمعالجة المرضى أو نهبت معداتها». وعلى الرغم من أن هذه النسبة في المناطق الكردية قد تكون أقل من ذلك، إلا أنها تشكل جزءً كبيراً من مشكلة التدهور الصحي المتردي أساساً بسبب إهمال النظام لهذه المناطق سابقاً. وهذا سبب من أسباب عديدة في رأي الكثيرين ليتوجه الناس إلى الطب البديل.

يعزي الصيدلاني زينار نوري هذه الزيادة في اللجوء إلى الطب البديل إلى عدة أمور أولها: «فقدان الكثير من أنواع الأدوية سواء بسبب قطع الطرق، أو توقف الشركات التي كانت تنتج الأدوية في مدن مثل حلب ودمشق، بعد أن تدّمرت المعامل ونهبت معداتها في الحرب وتضاعفت أسعارها إن وجدت»، أما السبب الثاني: «فيكمن في هجرة العديد من الأطباء المعروفين في عدد من الاختصاصات المختلفة، وارتفاع تكلفة إجراء المعاينة وإجراء العمليات، إضافة إلى الافتقار للأجهزة الطبية الحديثة والمتطورة».

كما يؤكد الدكتور حسن مهوس: «إن الطب البديل لا يغني عن الطب التقليدي الحديث، إذ يجب أن لا يتم تجاوز حدّ الاعتماد عليه في اعتباره كبديل للطب الحديث، بل هو مكمل للطب التقليدي الحديث، وهو يساعد أحياناً من خلال المواد الطبيعية في الشفاء من الأمراض، ولكن في منطقتنا وبسبب عدم أهلية من يقومون بالمهنة وعدم الاهتمام بها، أمسى الباب مفتوحاً أمام الذين يستغلون المهنة للاحتيال على الناس، مستغلين الظروف

التي تمر بها المنطقة، وفي الكثير من الأحيان يسبب ما يقدمونه للمرضى تداخلاً مع الأدوية التي يصفها الأطباء، ما يؤدي إلى حدوث نتائج عكسية غير مرجوة».

إن سبب فقدان الناس ثقتهم بالطب التقليدي ولجوئهم إلى الطب البديل بحسب الدكتور مهوس هو: «فشل الطب في معالجة بعض الأمراض المستعصية والمزمنة، وحقيقة ازدياد الأمراض كنتيجة طبيعية لازدياد السكان، وفقدان الأدوية التي نصفها للحالات واعتماد البدائل الأقل فاعلية وتلبية لخصوصية الحالة، كلها أسباب أدت إلى فقدان ثقة المرضى بالأطباء واللجوء إلى البحث عن البدائل».

هل يمكن أن يكون الطب البديل حلاً بعد فقدان الأمل في الطب الحديث؟

يقول محمد أمين كالو (85) عاماً، من سكان مدينة سري كانيه: «قلما اعتمد على الأدوية الطبية المصنعة، أو زيارة عيادات الأطباء»، فهو دائم الاحتراز تحسباً للمرض ويدّخر من أعشاب الربيع والصيف، ليصنع منها وصفات لنفسه حين الحاجة. فهو يخزن نبات «المرون» لتسهيل الهضم و «قشور الرمان» للمعدة و «الثوم والعسل» للقلب والكولسترول، و «النعناع البري» و «الزيزفون والبابونج» للزكام، وغيرها من الأعشاب البرّية.

يؤكد حكيم حاج عثمان (38) عاماً من سكان ريف الدرباسية، أنه شفي من مرض ديسك الفقرات بعد أن عانى منه طويلاً دون أن يستطيع الأطباء مساعدته. فيقول: «تم تحويلي لإجراء عمل جراحي في ظهري بعد مدة طويلة من العلاج وزيارة عيادات الأطباء، والكثير من المصاريف. لكني وعملاً بنصيحة أحد معارفي لجأت إلى شخص يقوم بالمعالجة بالمواد الطبيعية، مكونة من خليط من التمر والسمن العربي ومواد أخرى قام بعجنها وخلطها معاً، وضُمّد بها ظهري لمدة شهر، وتلا ذلك حركات فيزيائية، شفيت بعدها من المرض تماماً».

الاحتيال والشعوذة وغياب المحاسبة

النتائج لا تكون مرضية دائماً، أحمد سيدو تعرض للاحتيال من قبل شخص يدعي أنه طبيب أعشاب، كما أن دواء المحتال سبّب له ندبة دائمة شوهت وجهه وكادت أن تهدد حياته، بعد أن عجز الأطباء عن معالجة مرض جلدي أصاب وجهه عند الأنف، مما دفعة للعراك بالأيدي مع «المحتال».

يستغل البعض انتشار التداوي الطبيعي على شكل دجل وشعوذة واحتيال على البسطاء الذين يلجأون إلى تلك الطرق أساساً بسبب الفقر والجهل في أغلب الأحيان، لكن نتائجه ترتد عكسياً عليهم. عابد سليمان اضطر لدفع مبلغ خمسة آلاف ليرة لمشعوذ (ليزيل المسّ) عن ابنه الشاب المصاب بمرض نفسي بعد أن أكد له صديق أن الأطباء لا يمكنهم تقديم العلاج لابنه، وأنه لن يتحمل تكاليف علاجه في الخارج. فقام باستعمال «خلطة السيد العجيبة» القادرة على شفاءه وإزالة المس عنه بعد القراءة عليها. ويقول سليمان إنه اضطر لأن يشتكي إلى الجهات المعنية بعد أن اكتشف زيف ما أدعاه المشعوذ لكنه على الرغم من ذلك خسر المبلغ الذي دفعه للمشعوذ وثمن خلطته.

وبالعودة إلى تاريخ هذا النوع من الطبابة في المنطقة، فإن الدراسات تشير إلى أن تاريخ التداوي بالأعشاب يعود إلى أيام الآشوريين والبابليين، وآخرون يربطونها بالفراعنة ومنهم باليونانيين، وتؤكد الدراسات كذلك على أن معظم الحضارات التي تتالت على المنطقة كانت تبدي اهتماماً خاصاً بطرق العلاج التي تسمى حالياً بالطب البديل أو الطب الطبيعي. لكن في وقتنا الحالي، وحيث تطور فيه علم العلاج الطبيعي في الكثير من دول العالم وبات علماً قائماً بذاته، يتم الاعتماد عليه كما في الصين والولايات المتحدة وغيرهما..، وأصبحت هناك معاهد وكليات تدّرس هذا النوع من الطب على أيدي كبار الأطباء وفي مخابر خاصة يتم التعرف فيها إلى أحدث وأفضل أساليب الطبابة، كجامعة «باستير» في الولايات المتحدة الأمريكية.

لا تزال المهنة في مناطقنا حبيسة عائلات محدودة والدراية بها أيضاً بقيت محدودة، بسبب التكتم على أسرارها وإهمالها من ناحية أخرى. ففي كل منطقة أو مدينة يكون أحد أنواع العلاج الطبيعي حكراً على عائلة أو شخص يكتسبها بالوراثة جيلاً بعد جيل.

غير أن الأزمة القائمة في البلاد والتي أجبرت الناس إلى العودة للأساليب التي اتبعها آبائهم وأجدادهم في التداوي والعلاج، وتغيّر المفاهيم والتطلع إلى الأفضل، أسباب تدفع إلى الجدية والتجديد في النظرة إلى هذا الموروث الغني والمتنوع.

أقنعة الوقت

أمير الحسين

على إيقاع الساعة
يتسرّب الماء من الصنبور المعطّل
لكنْ، ماذا لو فتحتُ الصنبور على آخره..
هل ستبزغُ الشمسُ، الآن، مثلاً؟
كلانا لا تدخلُهُ الشمسُ–
هذه الغرفةُ وأنا.

غداً، العملُ
وفقَ التوقيت الشّتْويّ..
العملُ!
سئمتُ الثرثرةَ عن الحظّ
كبائع يانصيب عجوز.
...
الساعةُ، خاصّتي، لم تعد تكترث للوقت.
ساعةٌ تشبهُ يدي –
اليدَ القريبةَ من القلب..
اليدَ التي لا تجيدُ فعلَ شيء.
ساعةٌ صفراءُ
ليست بلون الذهب
ليست بلون القمح
ساعةٌ صفراءُ، فحسبُ.
هي ساعةٌ لا تصدّقُ أنّ الماءَ حياةٌ.
كانت ساعةَ أبي –
أبي الذي لم يعد يكترث لشيء..
عيناه ساعتان
عقاربُ إحداهما تخالفُ الطريقَ
في دورانها
فيما تتلادغُ عقاربُ الأخرى.
وأنا..
أشعر بعينيّ / الساعتين
تتخبّطُ عقاربهما؛
لا تقفزُ بي إلى لحظة
لا تعودُ بي إلى لحظة
ولا تستطيع لهذه اللحظة إمساكاً.
عقاربُ بلهاءُ
كأنّ الدورانَ رجاؤها الأوحدُ
إلى النسيان.
/
غداً، الحبُّ
وفقَ التوقيت الشّتْويّ..
حيث لا يمكن لصديقتي أن تتأخر
عن البيت..
تبّاً للنهارات القصيرة.
/
ثمة طقطقةُ أقدام؛
المرأةُ – جارتي العاهرةُ
تصعدُ الأدراجَ
على إيقاع الساعة.
...
إنها الخامسة صباحاً..
تَرِنُّ عصافيرُ الدوريّ
كساعاتٍ منبّهةٍ.
مسرورةً
تتسابقُ إلى إيقاظ
الشمسِ – الساعةِ التي لا تخطئ.
تلك عادتُها منذ التكوين.

القط الأصفرُ

ماهر جمّو

القط الأصفرُ الذي أكرهه، ظلَّ لعام كامل يتحرَّشُ بلجاجةٍ بقطتي الوديعة،
فكان ينالُ منها حيناً ويواجَه بالرَّفْض الصَّارم أغلب الأحيان.
لشهورٍ كنتُ أتحيَّن ظهوره كي أقذفه بحجرٍ يردعه عن ارتياد فِناءَ البيت،
ولكنّي في كلّ مرّة كنتُ أخطئ الهدف، وكان يلوذ بالفرار. ومما زاد من حنقي عليه هو أكلُ قطتي صغارَها يوم ولادتها.
واليوم ها هو ذا مستغرقٌ في نوم هانئٍ في ظلّ شجرة التين.
قلتُ لنفسي: هي ذي الفرصة سانحَةٌ كي أهشّم جمجمته الكبيرة وأسيِّح دمه البغيض على أرض الفِناء.
هرعتُ إلى غرفتي لإحضار العصا مدببة الرأس والمغلفة بلاصقٍ أسود، والتي جعلتها لهذا اليوم.
دخلتُ الغرفة، ابتسمتُ ابتسامةً صغيرة ثمَّ ضغطتُ مفتاح مكيِّف الهواء واستلقيتُ شارداً إلى أن غفوت.

صناعة الثورة وكيف تبدأ بواحدة

يوسف شيخو

في شباط من العام 2011، توجه فريق من تلفزيون (Journeyman Pictures)، إلى ساحة التحرير وسط العاصمة المصرية القاهرة؛ لينجز فيلمه الذي كان قد بدأه في تونس، وحمل اسم «صناعة الثورة» (The Revolution Business). العمل الحائز على جائزة «البافتا» البريطانية، يمتد لأكثر من 27 دقيقة، يلقي خلالها الضوء على جوانب مهمة من تطور حركة الشارع مع انطلاق ما سمي حينها «الربيع العربي».
تتجول الكاميرا بين مكاتب النشطاء في عواصم ومدن أوروبية وعربية، وترصد تأثير ما يصدر عن هذه المكاتب على الشارع الغاضب. ومع بداية عرض صيحات الناشطين الشباب ضد نظام الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، يقول الفيلم إن الديمقراطية «استيقظت» بالفعل في الشرق الأوسط، لكن ما بدا للعيان أنها «ثورة تلقائية»، كانت في الحقيقة، يخطط لها من قبل «خبراء محترفين».
يؤكد العمل وجود خطط مدروسة بالفعل لتحريك المناهضين للدكتاتوريات العربية، فها هي ملايين الدولارات التي يدفعها المواطن الأمريكي تذهب لملئ الشوارع بصيحات الرفض للاستبداد، وتدفع الشباب إلى «المغامرة» في مصر وتونس وليبيا واليمن وسوريا.
ووفقاً للفيلم، فإن «كل حركة أصبحت ماركة، تمتلك الرموز الخاصة، (سابقاً) البرتقال في أوكرانيا، الورود في جورجيا، زهرة التوليب في قيرغيزستان، قماش الدنيم القطني في بيلاروسيا. والواقع أن الرموز مختلفة، لكن الفكرة أو المفهوم واحد، والمول واحد، الولايات المتحدة الأمريكية».
بعد «الثورة الأوكرانية»، احترف قادة الحراك فيها هذه المهنة، بعضهم عمل مدرباً في مجال الحراك الثوري، فمن منازلهم تواصل هؤلاء مع «حركات المعارضة في إيران، روسيا، بيلاروسيا ومصر وتونس». وعلى ما يفيد المشاركون في العمل، فإن المرجع الذي تستخدمه حركات المعارضة في العالم هو كتاب «من الديكتاتورية إلى الديمقراطية» (From Dictatorship To Democracy). مؤلف الكتاب هو مؤسس «معهد ألبرت آينشتاين» الواقع في إحدى ضواحي مدينة بوسطن الأمريكية، وهو البروفيسور جين شارب، الذي «كتب تلك التحفة»، ذاك «الإنجاز الذي يحتوي على 198 طريقة للحراك السلمي (اللاعنيف).. إن عمل شارب، الذي درّس بضع سنوات في جامعة هارفرد، يصف شتى الاستراتيجيات»، حسبما يشرح الفيلم.
في فيلم آخر، حمل عنوان (How To Start Revolution)، يقول الكولونيل الأمريكي، بوب هيلفي، وهو أخصائي في العمليات السرية لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA)، إن شارب صارحه ذات مرة بالقول: «لا أتذكر أني عملت مع شبكة الاستخبارات الأمريكية، هذا لم يحدث، ولن يحدث، وإذا لم تصدقني اذهب وضاجع نفسك».
يرى شارب أن المقاومة باستخدام الكفاح «اللاعنيف» رسخ التوجه نحو الديمقراطية في نيبال، وزامبيا، وكوريا الجنوبية، وتشيلي، وهايتي، والأرجنتين، والبرازيل، والأورغواي، وملاوي، وتايلند، وبلغاريا، وهنغاريا، وزائير، ونيجيريا، وأجزاء مختلفة من الاتحاد السوفيتي السابق. وعدّ كتابه هذا عملاً معادٍ للسلطات الروسية، كما أجبر السلطات الإيرانية على إنتاج فيلم دعائي «ثلاثي الأبعاد»، للتحدث من خلاله عن «مجموعة أمريكية متآمرة»، تضم بينها البروفسور شارب. في حين وصف الرئيس الفنزويلي الراحل، هوغو تشافيز، البروفسور الأمريكي بأنه «مثير الغوغاء خدمة لأهداف وكالة الاستخبارات الأمريكية»، كما أظهر شافيز، في خطاب له، كيفية محاكاة النشطاء من المعارضة الفنزويلية لرمز (القبضة) التي استخدمها الصرب مع استبدال اللونيين الأبيض والأسود بألوان العلم الفنزويلي على القبضة، وهي القبضة ذاتها التي استخدمها النشطاء في ساحة التحرير بمصر.
كذلك يظهر الفيلم تفاصيل كشفها شباب نشطوا خلال (الثورة البرتقالية) في أوكرانيا، والذين يؤكدون أنهم جميعاً استخدموا كتاب جين شارب، الذي «كان يخص الجميع، حركة (أوبتور) في صربيا، حركة المعارضة في بيلاروسيا، و (كامارا) في جورجيا»، واللافت هنا أن هؤلاء جميعاً يؤكدون على فكرة مفادها أن «في كل الثورات هناك ضحك ورقص وفكاهة، تلك هي روح جين شارب».

Mustafa Aljarf

في هذه الثورة التي ابتلعتها الحرب، انشغل الوطنيون بالبحث عن الهوية السورية الضائعة، وإلقاء اللوم على من ضيّعها ... بينما كان الواجب عليهم أن يعيدوا صنعها من جديد!

Bassma SHaikho

جسدي أزرق لكثرة ما نكزوا دمشقَ بعصيهم على الخارطة في نشرات الأخبار.

Bassam Othman

المؤهلات الأكثر شيوعاً لمعظم سياسيّنا، لا تكمن في أنهم يعرفون، ولكن في أنهم لا يعرفون أنهم لا يعرفون.

Shoresh Darwish

في عشرينيات القرن المنصرم وفي الجزيرة السورية كان أصحاب الديون يفدون إلى بيت البيك لمطالبته بالديون المترتبة عليه، كانوا يدخلون غاضبين ويخرجون مسرورين دون أن يتحصلوا على قرش واحد، فالبيك يخبرهم أن ديونهم ستدفع حال أن نبيع أراضي الباشا المرحوم (والد البيك) في اليمن، البسطاء كانوا يطمئنون ويصدقون كلام البيك دون أن يعرفوا أين تقع اليمن. البعض لدينا لا يزال ينتظر ما سيحدث في اليمن ليستوفي دينه في سوريا.

Samia Dabbagh

هؤلاء الّذين اخترعوا الحروب
سيكبرون بلا ألم يمزّقهم
أو ذكريات قاتلةً تفضح ابتساماتهم المزيفة
لن يكترثوا لما تركوه من خراب
ولن يبددوا حياتهم في حانات الندم
لكنهم سيتذكرون دائماً:
إن الجثث مجهولة الهوية التي تكدّست في القبور الجماعية
لها صور محفورة في قلوب الأمهات
وأن حروف أسمائهم الأولى منقوشة على معاصم الحبيبات أعلى النموذج أسفل النموذج

Hozzan Sh

من تداعيات الأرق:
أخبرني عالقٌ رقيقٌ تحت الحصار بأنه قبل أن ينام أطفأ مُنبه الصباح.
خاف إن مات أن ينزعج الجيران من الرنين...